

PROVISIONAL

A/43/PV.39  
3 November 1988

ARABIC

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

(جمهورية تنزانيا المتحدة)

السيد تشاغولا

الرئيس :

(نائب الرئيس)

- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤] (تابع)

(أ) مذكرة من الأمين العام بإحالة تقرير الوكالة (A/43/488)

(ب) مشروع القرار (A/43/L.17)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

بالنظر الى غياب الرئيس ، تولى الرئاسة السيد تشاغولا (جمهورية تنزانيا

المتحدة)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ١٤ من جدول الاعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) مذكرة من الامين العام بإحالة تقرير الوكالة (A/43/488)

(ب) مشروع القرار (A/43/L.17)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر الممثلين بشأن قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال ستقفل اليوم الساعة ١٦/٠٠ ، وفقا للمقرر الذي اتخذ هذا الصباح . لذا أطلب من الممثلين الراغبين في إدراج أسمائهم على القائمة أن يقوموا بذلك في أسرع وقت ممكن . وأدعو الآن السيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الى تقديم تقرير الوكالة لعام ١٩٨٧ .

السيد بليكس (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعرب كثيرون ممن تناولوا الكلمة في المناقشة العامة في الجمعية العامة عن قلقهم ازاء تفاقم المشاكل البيئية الاقليمية والعالمية ، وكان الازدياد المتوقع في حرارة العالم من المشاكل التي أشارت قلقهم بوجه خاص . وستوضح دراسة التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٧ ، المعروض على الجمعية العامة ، أن الوكالة تستخدم عددا كبيرا للغاية من التقنيات التي تساعد على حماية البيئة أو رصدها . وسوف ترد بيانات مفصلة عن هذه المسألة في التقرير الذي دُعيت الوكالة الى تقديمه الى الجمعية العامة في العام المقبل بشأن موضوع البيئة والتنمية .

وآمل أن أتمكن في كلمتي اليوم من أن أوضح أن الاهتمام البيئي بالطاقة النووية لا ينبغي أن يقتصر على المسائل المتعلقة بتسرب الاشعاع أو التخلص من النفايات . فأننا أرى أن اختيارنا للسياسات الخاصة بالطاقة وللمهام التي نسندھا

الى الطاقة النووية والوقود الاحفوري يتسم بأهمية فائقة لغاباتنا ولبحيرائنا ولجو العالم . وغني عن البيان أن اختيارنا هذا سيؤثر على مدى توافر الطاقة الكافية التي يمكن التعويل عليها ، لأن الطاقة قوة دفع أساسية للنمو الاقتصادي .

لقد كانت العواقب العاطفية والفكرية لحادث تشرنوبيل أكثر انتشارا على الصعيد العالمي من الاشعاع الذري ذاته ، وكان لها وقع هائل على الرأي العام وسياسات الطاقة . غير أن ملامح الصورة تتباين في الانحاء المختلفة من العالم ، إذ بدأ الوعي المتزايد بالآثار البيئية الخطيرة للمستويات الحالية لاستخدام الوقود الاحفوري يُوازن الى حد ما الريبة في الطاقة النووية التي غذاها حادث تشرنوبيل . ويات العلماء وراسمو السياسة ينظرون اليوم الى الاحتباس الحراري الناجم عن تزايد حرارة جو العالم على أنه تهديد حقيقي تماما ، وأصبح الناس يدركون على نطاق أوسع أن الطاقة النووية - اذا نحينا جانبا الطاقة الكهرمائية - هي المصدر الوحيد المتاح الآن لتوليد الكهرباء بالكميات المطلوبة وفي الشكل اللازم وبصورة موثوق بها ، وبغير إنتاج أي غازات تؤدي الى الاحتباس الحراري .

وخلال ١٩٨٧ ، بدأ تشغيل ٢٢ محطة كهرباء نووية جديدة في العالم ، وبذلك وصل المجموع العالمي الى ٤١٧ مفاعلا نوويا تبلغ قدرتها ٣٠٠ ٠٠٠ ميناواط في ٢٦ بلدا . وفي السنة الحالية انشئت حتى الآن ١٠ محطات جديدة . وفي ١٩٨٧ أسهمت الطاقة النووية بإنتاج ١٦,٢ في المائة من مجمل الطاقة الكهربائية في العالم ، ومن المتوقع أن يزيد هذا الرقم ليصل الى ما يقرب من ٢٠ في المائة - أو نفس نسبة الطاقة الكهرمائية - في منتصف التسعينات . ومعظم هذه القدرة موجود في البلدان الصناعية ، لكن قلة من البلدان النامية ، مثل الهند وجمهورية كوريا والارجنتين والبرازيل ، بلغت مرحلة متقدمة في حيازة التكنولوجيا . وفي بعض الدول ، كاليابان وكوريا ، تتقدم برامج الطاقة النووية بخطى حثيثة ، في حين أدت المعارضة العامة الى الركود في عدة دول أخرى . وليس من قبيل الصدفة أن يوجد لدى الأمم ذات الاقتصادات السريعة النمو نظام امداد بالطاقة سريع النمو بدوره .

ومما يشهد على التفاوت القائم في الحالة أنه بينما تخطط السويد لإغلاق مفاعلين لتوليد الطاقة - في ١٩٩٥ تقريبا - مما يخفف عدد مفاعلاتها من ١٢ مفاعلا الى ١٠ مفاعلات ، فإن مؤسسة الكهرباء في جمهورية كوريا تخطط لربط محطتين جديدتين ، هما المحطتان الحادية عشرة والثانية عشرة ، بشبكة الكهرباء .

ومن المفهوم أن الحكومات لا ترغب في اتخاذ قرارات بشأن القدرة الجديدة لتوليد الكهرباء في مواجهة معارضة عامة صريحة وواسعة النطاق . والواقع أنه مادامت لا توجد حاجة ماسة تدعو الى استخدام قدرة جديدة ، يكون بوسع المرء أن يبيح لنفسه انتقاد لا الطاقة النووية فحسب بل أيضا المشاريع التي تستهدف توليد الطاقة الكهربائية من مصادر مائية ، لأن السدود الضخمة كثيرا ما تؤثر بصورة عنيفة على البيئة ، ولأن الفحم والنفط والغاز تسهم في الاحتباس الحراري ، ولأن الفحم والنفط يؤثران على الغابات والبحيرات . ويكون بوسع المرء أيضا أن يُمني نفسه بالأمل في أن تستمر تدابير الصون في إرجاء الاحتياج الى قدرة جديدة وأن تكون المصادر الجديدة والمتجددة النظيفة ، كالطاقة الشمسية وطواحين الرياح والكتلة الحيوية ، قادرة عندما تدعو الحاجة على توفير كميات كبيرة من الكهرباء .

(السيد بليكس ، الوكالة  
الدولية للطاقة الذرية)

لقد أصبحت هذه حال العديد من البلدان المصنعة الى وقت قريب . ولم تتخذ أي قرارات عاجلة ، حيث ان المحطات الجاري إنشاؤها أو التي تقرر إنشاؤها في السبعينات كافية للوفاء بالزيادة التي باتت أبطأ على طلب الكهرباء نتيجة للكساد . ومع ذلك ، فإن القدرة الناجمة عن القرارات التي اتخذت في الماضي قدر استوعبت في العديد من البلدان المصنعة وبات عليها أن تختار الآن المصدر الذي تستخدمه لانتاج المزيد من الكهرباء أو أن تواجه خطر كبح جماح تنميتها الاقتصادية نتيجة لعدم كفاية امدادات الكهرباء .

والمسألة الاولى التي علينا أن نتباحثها هي : ما الذي يمكن أن يكون عليه حجم احتياجاتنا من الطاقة ولاسيما من الكهرباء مستقبلا ؟ والسؤال الثاني الذي يجيب أن نطرحه هو : ما المصادر المتاحة لتوليد تلك الطاقة ؟ أما المسألة الثالثة فهي متصلة بالآثار البيئية لمختلف الخيارات أو المجموعات المركبة منها .

يركز تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، والذي دعت الجمعية العامة المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة للنظر فيه على الطاقة بوصفها مسألة من المسائل الحاسمة بالنسبة للتنمية القابلة للاستمرار ، وعلى بحث المسائل الثلاث التي ذكرتها توا .

تؤكد اللجنة أن زيادة النمو أمر لا غنى عنه للتنمية ، وأن الطاقة لها دور حاسم في هذا الصدد . كما تركز اللجنة على ضرورة توفير الطاقة وتنويع سبل غير محدد المعالم لاستهلاك منخفض للطاقة ، يتيح للعالم الخدمات التي يحتاجها من الطاقة في فترة تتراوح بين حوالي ثلاثين الى أربعين سنة من الآن مع استخدام نصف الطاقة الاولى التي تستخدم حاليا . ومهما كانت درجة الواقعية في هذه الفرضية ، التي تتعلق بمستقبل بعيد ، فإن معظم التنبؤات تشير الى المطالبة بمزيد من الكهرباء في جميع أرجاء العالم وتزايد الحاجة الى كل من الطاقة الاولى والكهرباء على حد سواء في البلدان النامية في المستقبل القريب والمتوسط .

إن حاجة البلدان النامية الى زيادة استهلاكها من الطاقة للرعي والتصنيع والنقل ، تكون واضحة جلية عندما يأخذ المرء في الاعتبار ان متوسط استهلاك الفرد من

الطاقة في البلدان النامية يبلغ فقط ثمن متوسط استهلاكه في البلدان الصناعية وان استهلاك تلك البلدان من الكهرباء حوالي واحد على أربعة عشر من استهلاك البلدان الصناعية . واسمحوا لي أن أضرب بضعة أمثلة محددة . فالنرويج ، وهي غنية بالقوة الكهرومائية ، على رأس قائمة المستهلكين حيث يصل استهلاك الفرد فيها الى ٢٥ ألف كيلووات ساعة سنويا وعن طريق التكديس الهائل للقوة النووية ازداد استهلاك فرنسا للكهرباء من ٣,٥٥٠ كيلووات ساعة للفرد سنويا في عام ١٩٧٣ ، ليصل الى ستة آلاف الآن . أما إيطاليا ، التي توقفت مؤخرا عن انشاء محطات نووية جديدة وأغلقت بعض المحطات القديمة ، فتستهلك ثلاثة آلاف كيلووات ساعة للفرد في العام وهو نصف متوسط استهلاك الفرد في البلدان الصناعية . ومن البلدان النامية تستخدم الصين ٣٧٠ كيلووات ساعة للفرد سنويا ، أما الهند فيبلغ استهلاك الفرد فيها ٢٢٢ كيلووات ساعة في العام ، واندونيسيا ١٦٧ كيلووات ساعة للفرد سنويا ، والسودان يستهلك الفرد فيها ٤٨ كيلووات ساعة في العام ، أما في بنغلاديش فيصل استهلاك الفرد سنويا الى ٤٦ كيلووات ساعة .

وفي ضوء الأرقام العالية التي ذكرتها بالنسبة للعديد من البلدان ، يمكننا أن نتوقع يقينا أن عددا من البلدان الأخرى ذات الاستهلاك الأقل ستسعى جاهدة الى انتاج قدر أكبر من الكهرباء . ولا أعني بذلك البلدان النامية فقط بل البلدان الصناعية أيضا ، إذ تؤكد الاتجاهات الحالية على ذلك .

فما هي مصادر الطاقة الجديدة التي يمكن للعالم أن يلجأ اليها لانتاج الكهرباء بوجه خاص ؟

ان الوقود الاحفوري أي الفحم ، والنفط ، والغاز الطبيعي ، سيظل بالضرورة مستخدما استخداما واسع النطاق لا للتدفئة والنقل فقط بل ولانتاج الكهرباء . وبالمثل ستظل الطاقة الكهرومائية مستغلة حينما كانت معقولة الكلفة من الناحية الاقتصادية ، لكن الطاقة المتبقية من الامكانية المائية صغيرة في معظم البلدان الصناعية .

ولقد أوضحت الخبرة أنه باستثناء الطاقة الهيدرومائية ، لا يمكن ، فيما يخص الموارد الجديدة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح والكتلة الاحيائية ،

(السيد بليكس ، الوكالة  
الدولية للطاقة الذرية)

أن تسخر بسهولة للإنتاج الاقتصادي الواسع النطاق اللازم للكهرباء . فمن الواضح أنه من المستصوب انفاق المزيد من الأموال على البحث والتطوير الخاصين بهذه المصادر . وهي بالفعل لها بيئاتها الملائمة المفيدة ، لكن يخشى أن يقال ، أنه باستثناء الطاقة المائية ، فإن هذه المصادر لا توفر حلاً ناجحة وهامة لتلبية الحاجة السي زيادة توليد الكهرباء الواسع النطاق على المديين القريب والمتوسط .

نصل الآن الى العواقب البيئية لكل خيار من الخيارات المحتملة أو المجموعة المركبة من تلك الخيارات . ونحاول أن نتبين كيف ستؤثر على اختيارنا لموارد الطاقة . وعلينا ألا نقصر بحثنا على ما لها من آثار على الغلاف الجوي والاحترار والبحيرات والأبنية ، بل نوسعه ليشمل بحث ما قد تسببه من أضرار لصحة البشر وحياتهم وللزراع والضرع حالياً ومستقبلاً .

إن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية تبدو حقا في حيرة من أمرها بشأن ما يمكن أن تقدمه من نصح عملي يمكن للحكومات أن تستخدمه اليوم وهي تواجه الحاجة لزيادة انتاج الطاقة والكهرباء . وهي تسلم بالعواقب البيئية الوخيمة لانبعاثات ثاني اوكسيد الكبريت واكاسيد الازوت وثاني اوكسيد الكربون الناجمة عن احراق الوقود الاحفوري . لكن اللجنة لم تذكر ان الطاقة النووية لا تثير أيا من هذه المشاكل . وبدا من ذلك ، أشارت اللجنة الى تصريف النفايات النووية ، وسلامة المحطات النووية وخطر انتشار الاسلحة النووية بوصفها مشاكل أساسية ترتبط بالطاقة النووية . وهي لا توصي بالخيار النووي لكنها تخلص الى انه :

"يجب ايلاء أعلى أولوية لأنشطة البحث والتطوير بشأن البدائل السليمة بيئيا والحيوية اقتصاديا وكذلك بشأن وسائل زيادة أمان الطاقة النووية" .

(A/42/427 الفصل السابع الفقرة ٦٣)

لقد شعر المؤتمر العالمي المعني بتغير الغلاف الجوي بجزع أكبر بشأن الأثار البيئية العالمية لاستخدامات العالم الحالية للطاقة ، وقد انعقد هذا المؤتمر في حزيران/يونيه الماضي في تورنتو برعاية الحكومة الكندية وبدعم من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، على خطر تسخين الكرة الأرضية

من انبعاثات غازات ما يسمى بأثر الدفيئة ، ولاسيما ثاني اوكسيد الكربون وغيره مما ينتج عن إحراق الوقود الاحفوري . وقد أوصى المؤتمر بضرورة أن يكون الهدف الأولي تخفيض انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون بحوالي ٢٠ في المائة عن مستويات عام ١٩٨٨ ، بحلول سنة ٢٠٠٥ كما يوصي المؤتمر أيضا بأنه فضلا عن تدابير الكفاءة ، فإن التخفيض المنشود سيقتضي أولا التحول الى أنواع الوقود التي تنبعث منها كميات أقل من ثاني اوكسيد الكربون وثانيا ، استعراض الاستراتيجيات الخاصة بتنفيذ الطاقة المتجددة ولاسيما التكنولوجيات المتقدمة لتحويل الكتلة الاحيائية ، وثالثا اعادة استكشاف خيار الطاقة النووية الذي فقد المصداقية بسبب المشاكل المتصلة بالسلامة النووية والنفايات المشعة وانتشار الاسلحة النووية . فاذا ما أمكن حل هذه المشاكل عن طريق تحسين التصميمات الهندسية والتركيبات المؤسسية أمكن للطاقة النووية أن تلعب دورا في تخفيض انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون .

ويشير مؤتمر تورنتو على غرار اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية الى "استراتيجيات تنفيذ الطاقة المتجددة ، ويستفرد منها "التكنولوجيات المتقدمة لتحويل الكتلة الاحيائية" .

وعندما ننظر في السياسات العملية التي تنتهجها اليوم حكومات العالم في مجال الطاقة فإننا لا نرى اعتمادا كبيرا على موارد الطاقة المتجددة ، سواء كانت الكتلة الاحيائية أو غيرها ، لتوليد الكهرباء التي يتزايد الطلب عليها . وما نراه بجلاء في كل مكان هو زيادة الاعتماد على الفحم والغاز ، هذه هي الحقيقة الواقعة . ونحن حاليا لا نتحرك صوب أي تخفيض أو إقلال من انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون ، بل إننا نتحرك صوب زيادة كبيرة في هذه الانبعاثات .

وقد يكون من المفهوم ان اللجنة العالمية ، وهي تضع تقريرها بعد انقضاء عام واحد على حادثة تشيرنوبيل لم نقل كلمة واحدة طيبة عن الطاقة النووية . بل لقد كان مؤتمر تورنتو أكثر ايجابية بقدر لا يكاد يذكر عندما اقترح "اعادة استكشاف الخيار النووي" على أساس شروط معينة .



ولا يعني هذا أن القوى النووية يمكن أن تكون علاجاً شافياً للاحتباس الحراري ، أو الأمطار الحمضية أو زوال الأحراج والبحيرات . ورغم أن السجل الإجمالي لأمان القوى النووية المدنية جيد جداً ويتحسن باستمرار ، إلا أن الخطر لا يصل أبداً إلى الصفر . كما أنه لا يمكن تجاهل أن التخلص من النفايات النووية في الماضي لم يلبّ دائماً المستويات العالية المطلوبة في القطاع النووي المدني في وقتنا الحالي . وبما أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعنى بشكل حصري بالاستعمالات السلمية للطاقة النووية ، فأنني لا يمكنني أن أعلق على التقارير الأخيرة عن المشاكل الخطيرة المتعلقة بأمان التشغيل والنفايات في القطاع النووي العسكري . ولا يسعني إلا أن أقول إن المواطن العادي والمجتمع لا يهمهما إذا كان مصدر التسرب الإشعاعي عسكرياً أم مدنياً . ودون تجاهل هذه النقاط ، لا بد من الاعتراف بأن القوى النووية تعتبر اليوم مصدراً واسع النطاق للطاقة لا تنجم عنه أمطار حمضية أو أي غازات من المؤدية إلى الاحتباس الحراري . وفي بلجيكا ، على سبيل المثال ، انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت من محطات القوى من ٢٨٥ ٠٠٠ طن في عام ١٩٧٣ إلى ٢٠٤ ٠٠٠ طن في عام ١٩٨٣ . أي بنسبة ٦٠ في المائة لكل كيلوواط ساعة يتم إنتاجه . وقد نتج ذلك أساساً عن زيادة استعمال القوى النووية ، غير أن الانتقال إلى وقود نطفي أعلى جودة ساهم أيضاً في ذلك .

إن المشاكل التي تعزوها اللجنة العالمية ومؤتمر تورنتو للقوى النووية ، فيما يتعلق بأمان التشغيل والنفايات وخطر الانتشار ، ينبغي دراستها بطريقة مستنيرة وموضوعية . كما أن المخاطر التي يتم تحديدها ينبغي مقارنتها بالمخاطر المتصلة بالخيارات البديلة . وربما حان الوقت لإجراء دراسة تحت رعاية الأمم المتحدة أكثر استفادة لسياسات الطاقة المسؤولة والعملية من الناحية البيئية . ولنجر دراسة نقدية نستخدم فيها كل الوسائل المتاحة لكي نعرف ما سنحتاجه من طاقة في العقود المقبلة للتنمية الصناعية والاجتماعية في البلدان الصناعية والبلدان النامية ، ولكي نعرف إلى أي حد يمكن للمكاسب الناجمة عن الكفاءة في إنتاج الطاقة واستخدامها أن توازن الاحتياجات المتزايدة ؟ إن هناك اتفاقاً عاماً على أن عملية الحفاظ أمر

ضروري . فلنبحث الى أي حد يمكن ازالة شاني اوكسيد الكبريت واوكسيد النتروجين من انبعاثات الوقود الاحفوري ، وبأية تكلفة ؟ ولندرس ما هي المساهمات التي يمكن أن تقدمها بصورة واقعية مصادر الطاقة المتجددة ، كالطاقة الشمسية ، والقوى المولدة من الرياح والكتلة الاحيائية ، الى أرصدة الطاقة على الصعيدين الاقليمي والعالمي ، وبأي تكلفة ؟ وما هو المدى الذي بلغه الاندماج النووي ؟ والى أي مدى يمكن التخفيف من المشاكل المتعلقة بشاني اوكسيد الكبريت واوكسيد النتروجين وشاني اوكسيد الكربون بزيادة استخدام الغاز الطبيعي والقوى النووية ؟ ولنناقش المشاكل التي تراها اللجنة العالمية ومؤتمر تورنتو في القوى النووية . وهل تعتبر مشاغلهم مبررة ؟ وهل هذه المشاغل قابلة للتسوية ؟

ليست هناك أي سلطة عالمية يمكنها أن تعتمد قرارات سياسية في مجال الطاقة للبلدان الفردية ، وأن تفرض تنفيذها ، مهما كانت درجة ارتهان بقائنا العالمي بها . ولا يمكن أن يتحقق العمل المتضافر والتراضي المتبادل ، اللذان قد يكونان أمرا لا غنى عنه ، إلا نتيجة للقناعات المشتركة التي تنبثق عن مناقشة تجري بين حكومات العالم بشأن احتياجات الطاقة والعواقب الاقتصادية والبيئية لمختلف النهج . وأود الآن أن أنتقل الى المشاكل الثلاث التي ربطتها اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ومؤتمر تورنتو باستخدام القوى النووية ، وأن أحيط الجمعية العامة علما بأنشطة الوكالة بالنسبة لهذه المسائل .

إن من أهداف الوكالة العمل على حماية الانسان من الاشعاع الضار ، مع الافادة في نفس الوقت من الطاقة الاشعاعية فيما يعود بالنفع على الانسان . وموضوع الاشعاع هذا لا يتفهمه الجمهور العام تفهما جيدا . وهناك حاجة الى المزيد من التعليم والمعلومات الواقعية . وليست هناك بيانات في هذا الميدان أكثر حجية من البيانات المقدمة من لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بأثار الاشعاع الذري . والارقام التي نشرتها هذه اللجنة مؤخرا ذات أهمية كبيرة ، تتيح تقدير الكميات النسبية للجرعات التي نلتقاها ، حتى للذين لا يلمون بقياس الجرعات الاشعاعية بالملليسيغرت . وتفيد بيانات هذه اللجنة بأن كل شخص يتلقى سنويا جرعة مقدارها ٢,٤ ملليسيغرت في المتوسط

من المصادر الطبيعية ، التي تتمثل الآن أساسا في غاز الرادون . وتسهم الأنشطة التشخيصية الطبية بما يقدر بمليسيغرت واحد آخر ، في حين أن جميع الأنشطة المتصلة بالقوى النووية في العالم كله تعطي سنويا ما مقداره ٠,٠٠٠٢ مليسيغرت للفرد الواحد .

وقد أجرت لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري تقييما لآثار التسرب الإشعاعي لحادثة تشيرنوبيل على وجه التحديد ، وتبين أنه خلال العام الأول بعد تلك الحادثة تلقى سكان أوروبا ، بما في ذلك الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفياتي ، جرعة إشعاعية إضافية تقل في المتوسط عن ثلث الجرعة المتلقاة من المصادر الطبيعية خلال عام واحد . وبالنسبة لأكثر السكان تعرضا في منطقة بيللوروسيا ، كان متوسط الجرعة المتلقاة في العام الأول أقل من الجرعة السنوية من الإشعاع الناجم عن مصادر طبيعية . إن هذه الأرقام المتعلقة بمتوسط الجرعات مطمئنة وتستحق التعريف بها على نطاق واسع . إلا أنه ينبغي ألا نتركها تطمس الحقيقة المفجعة التي مؤداها أن الكثيرين من الجماعات والأفراد الذين تعرضوا لجرعات إشعاعية عالية عند وقوع حادثة تشيرنوبيل أصبحوا عرضة لمخاطر ذات طابع خاص . ولحسن الطالع أن عدد هؤلاء الأفراد ليس كبيرا .

وفي حين أن من المهم التحقق من المعلومات الواقعية عن الإشعاع ونشرها ، فإن الأهم من ذلك هو العمل على وضع تدابير تستهدف الحد من الجرعة الإشعاعية التي يتعرض لها الإنسان ، سواء كانت طبيعية كما في حالة غاز الرادون ، أو من صنع الإنسان كما في حالتي الفحوص بالإشعة السينية وعمليات تشغيل القوى النووية . إن اللوائح والتدابير المتصلة بتشغيل القوى النووية تساعد في الإبقاء على الإشعاع الذي يتعرض له الموظفون الفنيون في عمليات التشغيل العادية عند مستوى منخفض للغاية ، وفي منع الحوادث التي تنطوي على خطر التسرب الإشعاعي ، وفي حين أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن وضع هذه القواعد والتدابير وتنفيذها ، إلا أن ما وضعته الوكالة في هذا الخصوص يشكل الآن مجموعة كبيرة من القواعد والمعايير والمبادئ

والتدابير التي يمكن أن تسمى في مجملها بالنظام الدولي لأمان التشغيل النووي . ويمكن ذكر بعض العناصر الهامة في هذا الصدد .

أول هذه العناصر معايير أمان التشغيل النووي . وقد تم تنقيح المدونات الخمس المنظمة لممارستها كيما تعكس الفكر الحالي والتجربة المكتسبة في منع الحوادث والتصرف فيها في حالة وقوعها . وهذه المدونات ليست ملزمة قانونيا ، ولكنها ذات وزن كبير ، وقد استخدمت كثيرا في وضع اللوائح الوطنية وواضح أن من المستصوب أن تتسق هذه اللوائح مع معايير أمان التشغيل النووي . وقد طلب من الدول الأعضاء أن تقدم معلومات عن هذه المسألة الى الوكالة ، وتم ذلك فعلا بشكل تلقائي في بعض الحالات .

والعنصر الثاني ، وهو عنصر جديد ، يتمثل في مجموعة مبادئ أمان التشغيل الأساسية لمحطات القوى النووية التي وضعها الفريق الاستشاري الدولي المعني باستعراض أمان التشغيل التابع للوكالة . وهذه المبادئ ليست ذات طبيعة تنظيمية ، ولكنها على الأصح ترسي أهدافا صارمة ولكنها واقعية لأمان التشغيل في المحطات الحالية والتي ستقام مستقبلا . وهي تنطلق من افتراض منطقي مؤداه أن أمان التشغيل لا ينبغي أبدا أن يكون مفهوما ساكنا ، بل لا بد من تطويره في صناعة القوى النووية كما يتطور في غيرها من الصناعات .

والعنصر الثالث هو الخدمات التي تقدمها أفرقة استعراض أمان التشغيل التابع للوكالة ، التي تزور المحطات النووية وتستعرض مستوى أمانها التشغيلي بناء على طلب الحكومات . وقد تم حتى الآن إيفاء ٢٥ فريقا الى ١٥ دولة من الدول الأعضاء ، واختتمت ثوا أحد هذه الأفرقة عمله في استعراض محطة قوى في اليابان . ومطلوب إجراء نحو ١٢ استعراضا خلال الاثنى عشر شهرا المقبلة ، بما في ذلك الاستعراضات الاولى في الاتحاد السوفياتي والصين وهنغاريا والمملكة المتحدة وتشيكوسلوفاكيا .

وفي المناقشات الدولية الحالية كثيرا ما نسمع الاقتراح القائل بأن القوى النووية ستكون أكثر قبولا لو استحدثت مفاعلات جديدة يتوفر لها قدر أكبر من أمان التشغيل "المتأصل" ، أو بتعبير أفضل "السلبي" . غير أنه اذا أريد أن تكون هذه

المناقشات واقعية ، فعلىنا أن نأخذ في الاعتبار أن مسألة أمان تشغيل القوى النووية ستكون لوقت طويل مقبل متطابقة الى حد كبير مع مسألة التشغيل الآمن لما يزيـد على

٤٠٠ مفاعل لتوليد القوى النووية تعمل بالفعل . وهذا هو السبب الذي جعل الوكالة تخصص جانبا كبيرا من نشاطها لهذه المسألة .

ولا يعني هذا أن مسائل استحداث أجهزة تقنية جديدة أخرى لتحسين الأمان في محطات القوى الحالية وفي الجيل المقبل من مفاعلات القوى النووية أمر غير ذي أهمية أو يمكن إهماله . فكما ان السيارات والطائرات يتحسن أمان تشغيلها ويتزايد إمكان الاعتماد عليها باستمرار عن طريق التصميمات والاختراعات الجديدة ، فإنه يتعين أيضا تطوير تكنولوجيا أمان التشغيل لمفاعلات القوى النووية . إن التصميمات الحالية لمفاعلات القوى تحتمل الكثير من الأخطاء البشرية ، ونظم أمان تشغيلها تتضمن الكثير من الأشياء الزائدة عن الحاجة . غير أن هذا ليس سببا يدعو لإهمال البحث عن تصميمات تنطوي على قدر أكبر من أمان التشغيل "السليبي" . وقد أخذت هذه التصميمات في الظهور بالفعل فيما يتعلق بالأنواع السائدة من المفاعلات وبالأنواع الجديدة أيضا .

(السيد بليكس ، الوكالة  
الدولية للطاقة الذرية)

لقد أشارت مسألة إلقاء النفايات قلقا عاما في الآونة الأخيرة عقب صدور تقارير مختلفة عن التصدير غير المشروع وإلقاء النفايات النووية والسامة في البلدان النامية . وفي أيار/مايو من هذا العام ، اعتمد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية قرارا تضمن ، بين جملة أمور ، إدانة هذه الممارسات ، وطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا وغيرها من المنظمات المعنية بمساعدة البلدان الافريقية على ارساء الآليات الملائمة لرصد ومراقبة نقل النفايات النووية والصناعية والقائها في افريقيا .

ولا تتمتع الوكالة بأية ولاية فيما يتعلق بالنفايات السامة . ومع ذلك فقد كانت مسألة القاء النفايات النووية موضوع مناقشة في مجلس ادارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمؤتمر العام المنعقد في هذه السنة ، وتمخضت هذه المناقشات عن قرار طُلب مني أن أسترعي اليه انتباه الأمين العام للأمم المتحدة ، وينص على ما يلي : "يطلب التقرير من المدير العام للوكالة أن ينشئ فريقا عاملا تقنيا من الخبراء بهدف وضع مدونة متفق عليها دوليا للممارسات المتعلقة بالمعاملات الدولية الخاصة بالنفايات النووية" .

ومن الواضح أن المبدأ الاساسي الاول الذي ينبغي أن ينظم المعاملات الخاصة بالنفايات النووية هو ضمان تخلص كل دولة من النفايات المشعة التي تتولد لديها وفقا لمعايير مقبولة للسلامة . ذلك أن نقل هذه النفايات إلى أي بلد يفتقر إلى القدرة التقنية أو الادارية اللازمة لمعالجة هذه النفايات على نحو آمن عمل مستهتر ينطوي على عدم تقدير المسؤولية ، ولا سيما عندما يحدث دون علم ذلك البلد وموافقته . وما فتئت الوكالة منذ فترة تقدم المساعدة إلى البلدان النامية في ميدان تصريف النفايات في إطار برنامجها الاستشاري لتصريف النفايات وكجزء من برنامجها للمساعدة التقنية . وبناء على طلب أحد البلدان الاعضاء ، أوفدت الوكالة أيضا خبيرا لكي يحدد ما إذا كانت النفايات الملقاة تتضمن بالفعل مواد مشعة ، وكانت النتيجة

سلبية . وسنواصل ، بطبيعة الحال ، مساعدة الدول الاعضاء التي لديها الاسباب التي تحملها على الاعتقاد بانها تعرضت لالقاء هذه النفايات والتي لا تمتلك الموارد الكافية الخاصة بها للتحقق من ذلك . ولم يثبت حتى الآن وقوع حوادث تتعلق باللقاء نفايات مشعة .

وفيما يتعلق بالمسألة الأكثر أهمية والخاصة باللقاء النفايات المشعة ، باعتبارها مسألة متميزة عن مسألة المعاملات الدولية الخاصة بالنفايات ، ينبغي أن نذكر أولا أن هناك مدونة دولية وأدلة متفق عليها دوليا بشأن تصريف النفايات منخفضة المستوى الإشعاعي ومتوسطته والتخلص منها ، كما يوجد الآن توافق دولي في الآراء بشأن المبادئ المتعلقة بالتخلص الجوفي الآمن من النفايات ذات المستوى الإشعاعي العالي . ومن المشاغل المتعلقة بالطاقة النووية التي أعربت عنها اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية أن الاعتماد على هذه التكنولوجيا قد يؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية . وتحت هذه اللجنة جميع الدول على المساهمة في ارساء نظام ناجع لعدم الانتشار . وكما ذكرت اللجنة ، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن :  
"تفي بوعدها بأن تخفض ثم تزيل في نهاية المطاف الأسلحة النووية الموجودة في ترساناتها والدور المسند لهذه الأسلحة في استراتيجياتها . ويجب على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتعاون في توفير ضمانات موشوقة بانها لا تتجه نحو حيازة قدرة على انتاج الأسلحة النووية . (A/42/427,annex ، الفصل السابع ، الفقرة ٤٣)

وتؤكد اللجنة الحاجة إلى ضمانات موشوقة في هذا المجال .

إن معظم البلدان ، باستثناء البلدان الخمس الحائزة للأسلحة النووية ، قد نبذت هذه الأسلحة بشكل صريح ، ووافقت على أن يكون جميع ما يمكن أن تحوزه من المنشآت النووية والمواد الانشطارية مشمولا ب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بغية تهيئة أكبر قدر من الثقة بأن أنشطتها النووية تقتصر على خدمة الأغراض السلمية . أما ذلك الذي يحدث أحيانا باسم عدم الانتشار من الإيحاء بالتخلص

من المفاعلات النووية فانه ينطوي ضمنا على وضع حد للنشاط الوحيد الذي يلتزم هذا العالم قانونيا باستخدامه في الأغراض السلمية البحتة والذي يمكن التحقق منه دوليا . وليس هذا الاقتراح بالواقعي أو المقبول ، ولو اتبعناه لتخلصنا من محطات الطاقة النووية المولدة للكهرباء وأبقينا على الأسلحة النووية - وكل ذلك باسم عدم الانتشار . وقطعا يبدو أن من الأوجب توسيع نطاق قبول الضمانات واتخاذ خطوات حاسمة صوب نزع السلاح النووي . وقد تشجع الخطوات التي توختها معاهدة عدم الانتشار مزيدا من الالتزام بعدم الانتشار ، سواء كان ذلك في اطار معاهدة عدم الانتشار أو غيرها من الاتفاقات .

ولعل مناخ الانفراج الحالي يسمح بشيء من التفاؤل . فقد تم تدمير القذائف الاولى ، وتجري الآن مناقشة الجهود الجديدة الأساسية الرامية إلى نزع السلاح . وفي مجال عدم الانتشار ، يمكن أن نلاحظ انضمام اسبانيا إلى معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٨٧ وانضمام المملكة العربية السعودية إليها في الآونة الأخيرة . وتشمل الضمانات التي توفرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية حوالي ٩٥ في المائة من المواد الانشطارية و ٩٥ في المائة من المنشآت النووية في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وبعد الاتفاق الذي تم التوصل اليه مؤخرا بين الصين والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والذي ستخضع بموجبه بعض المرافق النووية في الصين لضمانات الوكالة ، أصبحت جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الآن تخضع لقدر من التفتيش على الضمانات .

ولعل المناخ الجديد أن يفضي إلى نتائج مثمرة في المجالات الأكثر صعوبة . ولقد عكف المؤتمر العام للوكالة في الشهر الماضي على مسألة قبول الضمانات في جنوب افريقيا .

ولقد بحثت مسألة اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط هنا في الجمعية العامة . وهذا الموضوع سياسي في جوهره ؛ إلا أن هذه المنطقة ، سواء



أنشئت بمقتضى معاهدة أو عن طريق قيام مجموعة من الدول المجاورة بقبول التزامات متماثلة ، ستحتاج إلى التحقق . وقد تناط هذه المهمة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية . وأود أن أذكر أن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اتخذ قرارا ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، يحث إسرائيل على أن تخضع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وطلب مني هذا العام إعداد دراسة تقنية حول مختلف طرائق العمل لتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المنطقة . وسيتم إعداد هذه الدراسة في العام المقبل .

وعندما تكلمت في الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي ، أحطتكم علما بأن حكومة جنوب افريقيا قد أعلنت عن اعتزامها بدء المناقشات بشأن توقيع معاهدة عدم الانتشار . ولقد جرت هذه المناقشات في فيينا في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر من هذا العام ، ومن المؤمل أن تنضم جنوب افريقيا إلى المعاهدة وتستجيب للقرارات التي تدعوها لقبول الضمانات . وإذا فعلت ذلك ، فستكون الامانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على استعداد لبحث إبرام اتفاق للضمانات يماثل معاهدة عدم الانتشار مع حكومة جنوب افريقيا . وفي ظل هذه الظروف ، لعل الدول الأخرى في افريقيا التي لم تقم بذلك بعد أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار . فيمكن بالتالي اتخاذ خطوة صوب إعلان افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية .

إن محطات الطاقة النووية التي يبلغ عددها الآن حوالي ٤٢٠ محطة والتي تولد الطاقة لرفاهنا دون أن تمثل عبئا بالنسبة لمناخنا لا تهدد الجنس البشري . فليست هذه الابتكارات ذات التكنولوجيا رفيعة المستوى هي التي ينبغي القضاء عليها ، بل الرؤوس الحربية التي يبلغ عددها حوالي ٥٠ ٠٠٠ ، سواء كانت موجودة على اليابسة أو في السفن أو محمولة على الطائرات أو من المخطط أن تكون معلقة فوقنا في الفضاء ماثلة كسيف داموقليس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن إلى ممثل

كندا لكي يقدم مشروع القرار A/43/L.17 .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسعدني كثيرا

أن افتتح المناقشة بتقديم التهاني إلى المدير العام السيد هانز بليكس على بيانه ، الذي أوضح أولويات الوكالة ومشاغلها . وتود كندا أيضا أن تنتهز هذه الفرصة لتثني على المدير العام لتقريره لعام ١٩٨٧ ، الذي يصف في وضوح ودقة أنشطة الوكالة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ويود وفدي أن يؤكد من جديد دعم كندا القوى للوكالة ولمختلف برامجها لتطوير الطاقة النووية لصالح الجميع .

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدي دورا خطيرا في صميم التعاون النووي الدولي - وأنشطتها في مجال الضمانات هي في قلب نظام عدم الانتشار النووي وبدونه يصبح التعاون المجدي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مستحيلا . وتلاحظ كندا بارتياح أنه لم يتم خلال عام ١٩٨٧ الكشف عن أي ظواهر شاذة كانت ستدل على تحويل قدر محسوس من المواد النووية المشمولة بالضمانات .

وينبغي للاحتفال بالذكرى العشرين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٨٨ أن يذكّرنا بالأهمية المركزية للمعاهدة في منع الانتشار النووي ، وتيسير التعاون النووي في الأغراض السلمية ، وتشجيع خفض الأسلحة النووية . وكندا ملتزمة بمعاهدة عدم الانتشار ، وتعلق أهمية خاصة على أن تصبح كل الدول أطرافا كاملة في المعاهدة . ومع اقترابنا من مؤتمر استعراض أطراف المعاهدة في عام ١٩٩٠ ، فإن المعاهدة ما فتئت تلعب دورا حيويا في تعزيز السلم والتعاون الدوليين .

وتهنئ كندا الوكالة وجمهورية الصين الشعبية بإبرام اتفاق الضمانات الطوعية . وبهذا الاتفاق أصبحت كل الدول الحائزة للأسلحة النووية مرتبطة باتفاقات تقديم الضمانات الطوعية . ونحن نعتقد أن هذا تطور هام . وتحتد كندا التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقات ، وتوسيع نطاقها بغية تحقيق تطبيق عالمي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كل الأنشطة السلمية للطاقة النووية في كل الدول .

وفيما يتصل بالتطورات في المؤتمر العام الأخير ، يرحب وفدي بحقيقة أن المدير العام يعلق أهمية كبيرة على التطوير المتمثل . وتستحق الوكالة الشناء لأنشطتها الجارية بالنسبة للمسائل المتمثلة بالبيئة ، ولاسيما السلامة النووية ،

والحماية من الإشعاع النووي ، وتصريف النفايات الإشعاعية ، كما يتزايد اهتمام العالم بالتأثير البيئي لاستعمال الوقود الأحفوري ، ويتنامى الاهتمام بالتغيرات في الطقس التي يسببها الانسان . وقد أوصى المؤتمر المعني بتغير الجو المنعقد في تورنتو في حزيران/يونيه ١٩٨٨ "بإعادة النظر في خيار الطاقة النووية" في دعواته الحكومات الى العمل ، مفيدا بأن ذلك قد "يلعب دورا في تخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون" . وقد أظهر المدير العام مدى تصميمه على أن تؤدي الوكالة دورا كاملا في النشاط الحالي في هذا الميدان . ونحن نعتقد أن مراجعة برامج الوكالة من المنظور البيئي سيكون مفيدا ، وسيهم في تقبل الجمهور للطاقة النووية ، وفي دور الوكالة الهام في النهوض بها .

كما رحبت كندا باعتماد المؤتمر العام القرار الخاص "بالقاء النفايات النووية" بتوافق الآراء . وهذا القرار ، وهو أول قرار من نوعه يتخذ في منظومة الأمم المتحدة ، يحدد في وضوح دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الجانب الهام والاساسي للسلامة النووية .

وقد أسعد كندا أن تشترك في المؤتمر الدبلوماسي حول العلاقة بين اتفاقية باريس واتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية . ويمثل البروتوكول المشترك الذي اعتمده المؤتمر تحسنا متواضعا في نظام المسؤولية المدنية . إلا أن حكومتي تعتقد أن الوقت قد حان لدراسة المسائل الأشمل المتصلة بالمسؤولية ، بما فيها مسؤولية الدولة . وينبغي ألا تستبعد فائدة صك دولي جديد من هذه الدراسة .

ولما كانت كندا قد اضطلعت برئاسة مجلس إدارة الوكالة في فيينا ، فإنه يشرفني بوجه خاص أن أقدم نيابة عن الجزائر والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وهما العضوان الآخرا في المكتب ، مشروع القرار A/43/L.17 المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" . وقد جاء مشروع القرار نتيجة لمشاورات وثيقة بين الدول الأعضاء المعنية ؛ سواء في فيينا أو في نيويورك . ويسير مشروع القرار ، شكلا ونصا ، إلى حد كبير ، على نهج القرارات الأولى التي اتخذتها الجمعية العامة تحت هذا

البند ، مع بعض الاضافات في كل من الديباجة والمنطوق تعكس أنشطة الوكالة الأخيرة المتعلقة بالسلامة النووية . وبمقتضى الفقرتين ١ و ٢ من منطوق القرار ، تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الوكالة ، وتؤكد ثقتها في دور الوكالة في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

وفي الفقرة ٣ من مشروع القرار ، فإن الجمعية

"تحت جميع الدول على العمل جاهدة من أجل قيام تعاون دولي فعال ومنسجم في تنفيذ عمل الوكالة ، وفقا لنظامها الأساسي ؛ ومن أجل تشجيع استخدام الطاقة النووية وتطبيق التدابير اللازمة لزيادة تعزيز سلامة المنشآت النووية والتقليل إلى أدنى حد من الأخطار على الصحة ؛ ومن أجل تعزيز ما يقدم إلى البلدان النامية من مساعدة تقنية وتعاون ؛ ومن أجل كفالة فعالية وكفاءة نظام الوكالة في الضمانات" .

وفي الفقرة ٤ تطلب من الأمين العام أن يحيل إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محاضر الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة المتعلقة بأنشطة الوكالة .

ونحن واثقون أن الجمعية ستعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء ، تمشيا مع تقاليدنا السابقة ، ونظرا لأهمية المسائل التي يحتويها مشروع القرار .

السيد كيندي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يود وفدي أن يعرب عن تأييده القوي لمشروع القرار المطروح أمامنا المتعلق بالتقرير السنوي لعام ١٩٨٧ الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وكما أوضحت حكومتي كثيرا ، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية منظمة ذات أهمية خطيرة . وعلى نحو ما دلت عليه في تقريرها الممتاز إلى الجمعية العامة ، تستمر الوكالة في تأدية دور حيوي في النهوض باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وتعزيز السلم والأمن الدوليين . ونحن نفتنم هذه الفرصة لنشني على المدير العام ، السيد بليكس ، وعلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لدأبها وتغانيها اللذين أظهرتهما دوما ، واللذين أسهما كثيرا في نجاح الوكالة .

هناك حقيقة تظهر بوضوح عندما نستعرض التقرير ، ونتأمل المنجزات التي حققتها الوكالة في عام ١٩٨٧ ، وخلال العقود الثلاثة التي مضت منذ انشائها ، هذه الحقيقة هي أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد قدمت لأعضائها ، بصفة مستمرة وفي الامد الطويل ، أنشطة برنامجية رفيعة المستوى .

وإنني على يقين من أن ممثلين كثيرين سيتفقون معي هنا على أن السنوات العديدة الماضية كانت بمثابة سنوات تحد بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة ، وكانت فترة لإعادة النظر ، والمساءلة ، وإلقاء نظرة أدق على ما تفعله المنظومة بالضبط ، والهدف الذي قامت من أجله الأمم المتحدة ، وما إذا كانت تخدم بشكل فعال مصالح جميع الدول الأعضاء فيها .

ويسرنا أن نلاحظ أن أمورا كثيرة قد أنجزت في الشهور الأخيرة ، وهي أمور تكفي لاستعادة ثقة الأعضاء في العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة وفي الجهود التي تبذلها من أجل إنجاز هذا العمل . إن المبادرات الدبلوماسية التي اتخذتها الأمم المتحدة أسفرت اليوم ، وبوضوح ، عن تقدم ملموس تجاه تحقيق السلم بين إيران والعراق ، وفي أفغانستان ، وفي أنغولا ، وفي الصحراء الغربية .

إن هذه الخطوات وغيرها من الأمور الايجابية تحيي فينا آمالا كبيرا ، وتعيد للمنظومة نشاطها وحيويتها . كما أن هذه الأحداث تشكل خلفية مفيدة يمكن أن ننظر من خلالها إلى ما حققته الهيئات الأخرى التابعة للمنظومة من منجزات قد تبدو أقل بريقا ، ولكن ذلك لا ينفي السجل الضخم من هذه المنجزات التي حققتها تلك الهيئات على مدى هذه السنين . ومن هذه الهيئات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي خدمت مصالح أعضائها بشتى الطرق وعلى نحو يتسم بالوضوح والاستمرارية .

وربما يكون من المفيد ، عند إبراز أهمية هذه الوكالة ، أن ننظر إلى حالة العالم لو لم تكن هذه الوكالة موجودة . فالوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفذ نظاما دوليا للضمانات تقدم الدول الأعضاء من خلاله أدلة ملموسة على التزامها

باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وحدها . وبدلاً من أن تعوق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنمية الطاقة النووية ، فإنها تتيح الأساس الضروري للتعاون السلمي في المجالات النووية . إن هذا النظام يوجد الثقة بين الأمم في أن عمليات نقل التكنولوجيا والمعلومات النووية لن تستخدم في الأغراض العسكرية وبالتالي فإنها لن تهدد السلم والاستقرار الدوليين ، بل إن الأمر على العكس تماماً ، حيث يضمن ذلك النظام السلم والاستقرار .

وفي غياب نظام شامل وفعال للضمانات ، كان الشك سيحل محل الثقة فيما يتعلق بالتجارة النووية الدولية ، مما يسفر عن جو يسوده التوتر بدلاً من التعاون بين الدول . وفي رأبي أن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يمكن إيجاد مثله ، ولو عن طريق إعداد ترتيبات أو نظم شائبة للتحكم ، لأن مثل هذه النظم كانت ستسفر عن مجموعة ملصقة أقل فعالية وأكثر تكلفة وأشدّ بعثاً على زيادة الارتباك . ولذا فإن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تستفيد بوضوح من نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فهو يؤدي أولاً إلى تعزيز السلم والأمن ، وهو شائبة ييسر التعاون بين الدول لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وأخيراً ، فإنه يعتبر وسيلة فعالة لإنجاز تلك الأهداف تعتبر اقتصادية بالنسبة لتكلفتها .

وأود أن أ طرح سؤالاً مماثلاً فيما يتعلق ببرنامج الوكالة الخاص بالمساعدة التقنية والتعاون : ماذا كنا سنفعل بدون البرامج العديدة التي نفذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية دعماً لتطوير الطاقة النووية وتسخيرها للأغراض السلمية ؟ ففي العقود الثلاثة الماضية ، أصبحنا ندرك على نحو متزايد أهمية التكنولوجيا النووية واحتمالاتها بالنسبة لمساعدة البلدان في مجالات تمشي خير الإنسانية ، مثل : إنتاج الطاقة ، والزراعة والطب . إن التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذا العام يوضح ، كما حدث في الماضي ، الأنشطة التي تظلمع بها الوكالة على نطاق واسع يستفيد منها العالم النامي في جميع هذه المجالات .

لقد قدمت الوكالة المساعدة للبلدان في جميع مجالات التخطيط لاستغلال الطاقة النووية وتنميتها ، ومن هذه الجوانب استكشاف موارد اليورانيوم واستغلالها ، وإنتاج المواد المستخدمة في المفاعلات النووية ، وتشغيل المفاعلات تشغيلاً آمناً ، وطرق التخلص في النهاية من النفايات النووية بطريقة آمنة .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من اتساع نطاق برنامج الوكالة للطاقة النووية ، فإن طلبات المساعدة التي تتلقاها الوكالة في مجال التكنولوجيا النووية غير المتعلقة بتوليد الطاقة تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من جميع طلبات التعاون التقني المقدمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ففي الزراعة مثلاً ، تنفذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية مجموعة من البرامج التي تستهدف تحسين إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني . وتقدم الوكالة المساعدة للبلدان لإنشاء مرافق لمعالجة الأغذية بالمواد الإشعاعية لحماية موارد الأغذية الشحيحة وحفظها . وفي مجال الطب ، تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملها مع الدول الأعضاء لتحديد أنسب الطرق لتشخيص الأمراض ومعالجتها ، ولإسيما مرض السرطان ، كجزء من برنامجها الشامل المكرس للعلاج بالأشعة وقياس الجرعات .

ولا ينبغي أن نتجاهل المجموعة الكبيرة من الأنشطة التي اضطلعت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال العلوم الفيزيائية . وقد يكون من أهم هذه الأنشطة استخدام النظائر المشعة في علم المياه ، الذي أفاد العديد من الدول النامية في الجهود التي تبذلها للكشف عن الموارد المائية الحيوية وتخزينها .

ومن الواضح أننا لا يمكن أن نقدم في هذا المحفل وصفاً تفصيلياً للمبادرات العديدة التي اتخذتها الوكالة في مجال التعاون التقني ، ولكن يكفي أن نقول إن العمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمس بطريقة إيجابية جداً حياة الكثيرين في جميع أنحاء الأرض .

وعندما نتأمل منجزات الوكالة ، أقترح أيضا ألا نغفل عملها في مجال السلامة النووية . فكما اعترفنا بعمل الوكالة في مجالات الضمانات والتعاون التقني ، يجب أن نعترف بلا تردد بالمساهمات القيمة التي قدمتها الوكالة للمجتمع الدولي في هذا المجال .

إن العمل الذي تضطلع به الوكالة في هذه المجالات قد أصبح أكثر وضوحا ففي السنوات الأخيرة نتيجة لحادث تشيرنوبيل وغيره من الحوادث الإشعاعية . والواقع أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية كرست طوال سنوات عديدة موارد كثيرة وجهودا كبيرة لتعزيز السلامة النووية . فقد تم إعداد مبادئ توجيهية تتعلق بالسلامة ، وتدريب أشخاص من أمم كثيرة في مجال السلامة النووية والوقاية من الإشعاع ، ويجري على نحو فعال تنفيذ برنامج اجراء عمليات تفتيش طوعية على سلامة المرافق النووية .

وفضلا عن ذلك ، تواصل الوكالة عملها لتحقيق أكبر قدر من الالتزام بالمعاهدتين الدوليتين اللتين تم التفاوض بشأنهما في عام ١٩٨٦ والمعنيتين بالإبذار المبكر وتقديم المساعدة الطارئة في حالة وقوع حوادث نووية . ولقد ساعدت مثل هذه الأنشطة في نشر مزايا الاستخدام الآمن للطاقة النووية على أوسع نطاق ممكن .

ولقد استفادت جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، وما زالت تستفيد ، من العمل الهام الذي اضطلعت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، واستفادت من مزايا السلم والأمن التي ساعدت الوكالة على تعزيزها . ولم يقتصر التزام الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الاخلاص لولايتها التي يقضي بها نظامها الأساسي ، وإنما امتد ذلك إلى التزامها أيضا بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وهي : حفظ السلم والأمن الدوليين ، وتنمية علاقات ودية فيما بين الأمم ، وضمان التعاون الدولي في تسوية المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني .



وتود حكومتي أيضا أن تشير إلى أن استمرار نجاح الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتوقف على عنصر رئيسي هو التزامها ، والتزام أعضائها ، باحترام طابعها العلمي والتقني الفريد . إن العمل الذي تفضل به الوكالة الدولية للطاقة الذرية أهم بكثير من أن تنفق طاقاتها في أمور لا تدخل ضمن اختصاص هذه الوكالة ولا تقع في نطاق مسؤوليتها . ولذلك يسعدنا أن نلاحظ أن الدول الأعضاء في الوكالة أصبحت تدرك على نحو متعاظم المخاطر التي يمكن أن تنجم عن هذه التوجهات الخاطئة وما لها من أثر معوق يحول دون متابعة الوكالة لأعمالها على نحو ناجح . ونعتقد أن هذا الموقف يبرهن على زيادة الوعي بأهمية الوكالة الدولية للطاقة الذرية وما تؤديه في مجال تعزيز السلم والتنمية العالميين .

وختاماً ، تود حكومتي اليوم أن تشني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمساهمتها القيمة في إيجاد مستقبل أسلم وأكثر رخاء وأكثر أمناً . وتتعهد الولايات المتحدة بمواصلة دعمها القوي للعمل الذي تفضل به هذه الوكالة .

السيدة حيدر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر  
الجمعية العامة مرة أخرى في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعمم هذا  
العام في مرفق مذكرة الأمين العام (A/43/488) المؤرخة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ .  
لقد أسهمت الوكالة منذ انشائها قبل ٣١ عاما اسهامات هامة في هدف تسخير  
التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية . ومما يدعو الى ارتياحنا العظيم ان الوكالة  
الدولية للطاقة الذرية ، التي تجسد الجهود الدولية من اجل استخدام الطاقة الذرية  
لتحقيق الرفاهية للإنسانية ، تظلع بالمهام الموكلة اليها بطريقة شاملة ومثالية .  
وأود ان أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن اعجابنا بالقيادة الدينامية والذكىة  
والبصيرة للمدير العام السيد هانس بليكس وبالطريقة التي يدير بها شؤون الوكالة .  
وان قيادته الحكىمة والتزامه باهداف الوكالة لا يكفلان نجاحها فحسب بل يساعدان أيضا  
على توسيع وتعزيز نطاق الدور الذي طلب منها القيام به في التطبيق السلمي للطاقة  
النووية .

ومابرحت باكستان تعلق أهمية كبيرة على عمل الوكالة الدولية للطاقة  
الذرية . وكما هو حال العديد من البلدان النامية الأخرى ، استفدنا استفادة كبيرة  
من تعاوننا مع الوكالة ونشعر بالامتنان العميق لما تقدمه لنا من تعاون . وقدمت  
الوكالة مساعدة قيمة في صياغة برنامج باكستان الطويل الأمد لتوليد الكهرباء من  
الطاقة النووية ، الأمر الذي استلزمته ندرة موارد الطاقة غير المتجددة المتاحة  
لباكستان . ونحن مهتمون لما اسدته اليها الوكالة في هذا الصدد من خبرة ودعم ونصح .  
ومع اقترابنا من بداية القرن الحادي والعشرين ، فإن الاستنزاف المتزايد  
لمصادر الوقود الأحفوري ، والتردي الخطير لبيئتنا العالمية ، والاضطراب التدريجىة  
والملاحظة في الوقت ذاته للردة البيئية ، كلها عززت مصداقية الطاقة النووية  
بوصفها بديلا آمنا ونظيفا ويمكن الاعتماد عليه . وبالتالي فإن الوكالة الدولية  
للطاقة الذرية مدعوة ، في اطار جهودنا الجماعية الموجهة نحو التنمية الاجتماعية  
الاقتصادية للجنس البشري ، الى الاضطلاع بدورها المناسب والمتزايد الأهمية .

ووفقا لآخر تقرير اصدرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ازداد في عام ١٩٨٧ مجموع القدرات النووية المنشأة لتوليد الكهرباء في العالم بنسبة ٨ في المائة ، حيث بلغت في نهاية العام ٢٩٧,٩ غيغاواط (كهربائي) ، بزيادة قدرها ٢٤,٦ غيغاواط (كهربائي) عن السنة السابقة . وفي عام ١٩٨٧ انتجت محطات القوى النووية ١٦ في المائة من الكهرباء المولدة في العالم ، وكان عدد محطات القوى النووية العاملة ٤١٧ محطة ، تمثل ، كما يشير تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، خبرات تشغيلية يربو مجموع مددها على ٦٠٠ سنة تشغيل مفاعل . ووفقا لما جاء في التقرير هناك ١٢٠ محطة نووية قيد الانشاء . وانطلاقا من الاتساع التدريجي لقدرة التوليد لمحطات القوى النووية ، يمكننا ان نخلص الى انه ينبغي للوكالة ، بالتالي ، ان توسع برنامجها لتقديم المساعدة لزيادة الكهرباء المولدة من الطاقة النووية .

ونحن نشني على الجهود التي تبذلها حاليا الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمساعدة في تعزيز البنية الاساسية في البلدان النامية من أجل تخطيط مشاريع توليد الكهرباء من الطاقة النووية وتنفيذها وتشغيلها ، وذلك عن طريق عقد دورات تدريبية اقليمية ووطنية ، ومشاريع تعاونية تقنية . فالمساعدة التي تسديها الوكالة الى البلدان النامية في تقييم الدور الذي تلعبه الكهرباء المولدة من الطاقة النووية في اطار خطط الطاقة الوطنية يمكن ان تعطي مدخلات قيمة ومفيدة في استراتيجياتها الطويلة الامد للتنمية الاجتماعية الاقتصادية .

وان اسهامات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميادين الغذاء والزراعة ، وفيما يتصل بالتقنيات النووية في مجال الطب وفي مجال العلوم الفيزيائية ، تستحق شناء خاصا . فهي تمثل مدخلات لا تقدر بثمن من المساعدة للبلدان النامية . ولذلك ، مما يدعو الى ارتياحنا ان برنامج المساعدة التقنية لا يزال يحظى بالاهتمام اللازم في أنشطة الوكالة .

وما فتئت باكستان تعلق أهمية على نظام الضمانات القائم للوكالة ، والذي أثبت مصداقيته وفعاليته في كشف أي تحويل للمواد النووية الى أغراض غير سلمية .

وقد لاحظنا من تقرير المدير العام انه لم تكتشف في عام ١٩٨٧ أي ظاهرة شاذة تشير الى تحويل أي من المواد النووية عن غرضها او الى سوء استخدام مواد ومعدات أخرى خاضعة للضمانات . وكما خلص المدير العام :

"أن المواد النووية الخاضعة لضمانات الوكالة في عام ١٩٨٧ قد ظلت في نطاق الأنشطة النووية السلمية أو انها في غير هذه الحالة قد قدم عنها حساب" . (A/43/488 ، المرفق ، الفقرة ٢٨٤)

وقد برز عبر السنوات الاختلال بين المبالغ المخصصة للمساعدة التقنية والمبالغ المخصصة لأنشطة الضمانات . ولئن كانت باكستان تؤيد أنشطة الضمانات التي تقوم بها الوكالة فلا بد من الاعتراف بأن ثمة قيودا مفروضة عليها في هذا الميدان . فالوكالة تقوم بالتفتيش بموجب الضمانات على المنشآت والمحطات والمرافق النووية وفقا لاحكام اتفاقات الضمانات ذات الصلة . والوكالة غير مجهزة وليس لديها الصلاحيات للتصدي للمهام التي تقع خارج نطاق الولاية الممنوحة بها .

ويحدونا وطيد الامل في ان تعطي الوكالة ، تمثيا مع ميثاقها وولايتها ، الاولوية القصوى للنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وتكتسي هذه المهمة المزيد من الالحاح بسبب ان البلدان النامية تواجه مقاومة متزايدة من جانب بعض الدول في سعيها للحصول على التكنولوجيا من أجل تطوير برامجها الخاصة بالقوى السلمية وتعزيزها . وما كان للنتائج التي خلص اليها المؤتمر الدولي المعني بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية الا ان تؤكد ضرورة اضطلاع قيام الوكالة بأنشطتها للنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية بنشاط متجدد .

وكان هناك ميل متزايد لاستغلال الاهتمام بالامان النووي لتقييد زيادة التعاون في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية . ان الحاجة الى وضع نظام اكثر رشدا وانصافا يغطي مختلف جوانب التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لا يمكن ان تكون حجة لغرض قيود عشوائية على تدفق التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية . وجدير بالذكر ان باكستان سعت الى الترويج لاتفاق دولي يحرم الهجمات على

كل المنشآت النووية . فمن شأن اتفاق كهذا ان يدعم تدابير السلامة النووية . وتود  
باكستان أيضا ان تؤكد من جديد الحاجة الى مشاطرة المعلومات المتصلة بالسلامة في  
اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية . فنحن نعتبر ذلك امر هاماً في درء امكانية  
وقوع حوادث نووية في المستقبل ، قد يكون لها تأثير سلبي بعيد المدى على تسخير  
الطاقة النووية للاغراض السلمية .

وقد وضع المجتمع الدولي ، وعيا منه بالحاجة الى التعاون النووي السلمي ، مبادئ معينة عن طريق مكوك هذه الجمعية . وهذه المبادئ ، التي وردت في قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٣ ، تؤكد بصورة قاطعة على :

"إن لجميع الدول الحق ، وفقا لمبدأ التساوي في السيادة ، في أن تضع برنامجها الخاص باستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفقا لأولوياتها ومصالحها واحتياجاتها" .

كما أن القرار قد ذكر بجلاء :

"إنه ينبغي أن تتاح لجميع الدول ، دون تمييز ، امكانية وحرية الحصول على التكنولوجيا والمعدات والمواد المتصلة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية" .

ويحدونا وطيد الامل في أن تلتزم كل الدول بهذه المبادئ بغية عكس مسار الاتجاهات السلبية في التعاون السلمي وتوفير عنصر موات للتوسع في الطاقة النووية التي لا غنى عنها لاحتياجات البلدان النامية .

وبمقدور باكستان أن تشارك في اعتماد مشروع القرار الخاص بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوافق الآراء .

السيد زاخمان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يود وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن يشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الدكتور هانس بليكس ، على ملاحظاته التي شملت جوانب متعددة أثناء عرضه التقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٨٧ . وبلادي تقدر أعظم التقدير كفاءة الوكالة في تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بصورة آمنة ، ومنع انتشار المزيد من الاسلحة النووية . وأنشطة المنظمة هي دليل قوي على قدرة وفائدة التعاون الدولي السلمي ، وتطوير العلم والتكنولوجيا كبديل لإساءة استخدامها في الأغراض العسكرية .

لقد اتسم العام الماضي بتطورات سياسية مُرضية تتمثل على نحو مباشر بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . فقد أدى إبرام المعاهدة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى الى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي . ولا بد أن يعقب ذلك الآن خطوات أخرى ، مثل إحداث تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية السوفياتية والأمريكية ، وفي نفس الوقت الامتثال الدقيق لمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وللحظر الشامل للتجارب النووية .

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مازال سارية منذ أكثر من ٢٠ عاما . وإن مون وتعزيز هذا الصك الاساسي في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح يعتبران شرطا حاسما لتوسيع نطاق العملية المتواصلة لنزع السلاح النووي لتتضمن فئات أخرى من الأسلحة . وإذا تم تحقيق عالمية تلك المعاهدة فإنها ستفضي الى تعزيز الامن الدولي وتدعيم التعاون المتعدد الاطراف في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ويجري حاليا الإعداد للمؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار ، وتشترك بلادي في هذا الإعداد على نحو فعال . فنحن نعلق أهمية خاصة على هذا المؤتمر لأنه يمهّد السبيل أمام توسيع نطاق المعاهدة الذي سيجري البت فيه في عام ١٩٩٥ . والتوقعات بالنسبة لهذا التوسيع مؤاتية لأن الاحكام الاساسية للمعاهدة أصبحت معايير معترفا بها عموما في مجال العلاقات الدولية . وتشاطر الجمهورية الديمقراطية الألمانية رأي العديد من الدول التي تعتقد أن الاتفاقات المحددة بشأن أولويات نزع السلاح النووي التي ذكرتها في البداية ستكون ذات أثر طيب للغاية على نتائج المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار .

ويطالب بلدي ، مع الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بأن تخضع جميع الأنشطة النووية لجنوب افريقيا لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية دونما تأخر .

وفي هذا الصدد نرحب بالبيان المشترك الخاص بمسألة انضمام جنوب افريقيا فوراً ودونما تحفظ الى معاهدة عدم الانتشار ، الذي عممته الدول الودية للمعاهدة في الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر العام للوكالة . ونطالب الذين يعملون مع جنوب افريقيا في الميدان النووي أن يستخدموا نفوذهم لممارسة الضغط عليها . وينطبق نفس القول على اسرائيل .

تولي الجمهورية الديمقراطية الألمانية أهمية كبرى لانشطة الوكالة في ميدان ضمانات المواد النووية . وهذه الانشطة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهود الرامية الى تعزيز نظام عدم الانتشار وتهيئة مناخ من الثقة فيما بين الدول . ولقد لاحظنا بارتياح أن التقرير السنوي يذكر أنه

"... لم تكتشف الامانة .... أي ظاهرة شاذة قد تشير الى أن ... المواد النووية الخاضعة للضمانات - أو .... المرافق أو المعدات ... الخاضعة للضمانات .... - قد حرفت عن غرضها أو استعملت من أجل صنع أي سلاح نووي أو من أجل أي غرض عسكري أو من أجل صنع أي أجهزة نووية متفجرة أخرى ...." (A/43/488 ، الفقرة ٣٨٤)

ومع ذلك لا يسمعنا إلا أن نشير الى المشاكل المالية التي تواجهها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وخاصة فيما يتعلق بنظام ضماناتها . وبغية تعزيز مفسري ومصداقية ضمانات الوكالة ، يرى وفدي أن من الضروري أن تسهم جميع الدول الاعضاء في الميزانية المتنامية اللازمة للاضطلاع بهذه الانشطة . وفيما يتصل بالجمهورية الديمقراطية الألمانية ، فإنها ستواصل الوفاء بالتزاماتها تجاه المنظمة .

يبين التقرير السنوي لعام ١٩٨٧ التنوع الواسع للجهود التي بذلتها الوكالة والدول الاعضاء فيها بغية الاستمرار في تعزيز التعاون الدولي في ميداني السلامة النووية والحماية من الاشعاعات .

ونؤيد الجهود التي تبذلها الوكالة في تنفيذ اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي ،



وهما الاتفاقيتان اللتان دخلتا حيز النفاذ . والمهم الآن أن يزايد على وجه السرعة عدد الدول الأطراف في هذين الاتفاقيين الهامين وأن ندعمهما بلوائح تنظيمية تفصيلية أخرى . وعلى أساس المادة ٩ من اتفاقية التبليغ المبكر ، أبرمت الجمهورية الديمقراطية الألمانية منذ عام ١٩٨٧ ، اتفاقات شنائية بشأن تبادل المعلومات في مجال الحماية من الإشعاعات مع سبعة بلدان .

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تفضل بعمل مفيد وواسع النطاق في مجال الوقاية المادية . وعلى الرغم من أن الاتفاقية الدولية المتعلقة بذلك قد بدأ سريانها ، فمازال هناك الكثير مما ينبغي القيام به . فأولا ، هناك حاجة إلى انضمام مزيد من الدول إلى الاتفاقية . وثانيا ، سيكون من الانجازات الهامة توسيع نطاق الاتفاقية لتغطي المنشآت النووية بالإضافة إلى المواد النووية . والجمهورية الديمقراطية الألمانية على استعداد للاشتراك في أنشطة تستهدف تحقيق هذه الغاية تمهيدا للمؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في ١٩٩٣ .

وستستفيد الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية استفادة كبيرة من تجديد وتنقيح معايير السلامة النووية التي تطبقها الوكالة ، وكذلك الوثيقة المتعلقة بالمبادئ الأساسية للسلامة ، التي وضعها الفريق الاستشاري الدولي المعني بالسلامة النووية ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بسياساتها الوطنية المتمثلة بالسلامة النووية والحماية من الإشعاع .

وترحب الجمهورية الديمقراطية الألمانية بالسعي المكثف إلى إنشاء نظام دولي للمسؤولية عن الأضرار النووية التي لها آثار تتجاوز الحدود الوطنية . وقد شارك بلدي في المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد بروتوكول مشترك بشأن القضايا المتعلقة بالمسؤولية النووية . ونعكف حاليا على النظر بتمعن في مسألة الانضمام إلى البروتوكول المشترك وإلى اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية . ويتعين على الفريق العامل الذي ستنشئه الوكالة أن ينظر في جميع المسائل المتعلقة سواء في مجال المسؤولية المدنية أو مسؤولية الدول .

وفيما يتعلق بالبرنامج الحالي لبعثات فرقة استعراض أمان التشغيل ، فقد قامت الجمهورية الديمقراطية الألمانية في الآونة الأخيرة بإبلاغ المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها مستعدة لاستقبال إحدى هذه البعثات في عام ١٩٩٠ .

وبطبيعة الحال ، فإن ضمان السلامة في صناعة توليد الطاقة النووية ، ومستقبل هذه الصناعة ، لا تعتمد على التدابير التكنولوجية أو التنظيمية وحدها ، فهناك أيضا

حاجة الى اتخاذ تدابير لمنع الهجمات على المنشآت النووية والوقاية من جميع مظاهر الارهاب النووي . ونأمل أن يستجيب مؤتمر جنيف لنزع السلاح استجابة بناءة للعرض الذي تقدم به المدير العام للوكالة بإجراء دراسة في هذا الشأن ، حتى يتسنى اتخاذ خطوة في اتجاه ابرام اتفاق دولي لحظر الهجمات المسلحة على المنشآت النووية .

وستواصل الجمهورية الديمقراطية الألمانية الاضطلاع بدورها في تنفيذ برنامج الوكالة ، بما في ذلك الإسهام في تقديم المساعدة التقنية . ولا يقتصر هذا على تمويل برنامج المساعدة التقنية فحسب ، بل يشمل أيضا توفير المعدات والمواد وتدريب علماء من البلدان النامية ، واستضافة حلقات دراسية وبرامج تدريب وتوفير الخبراء .

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره لممثل كندا الدائم لقيامه باقتدار بعرض مشروع القرار A/43/L.17 . ويحدونا الأمل ، بوصفنا من مقدمي مشروع القرار هذا ، أن يُعتمد دون تصويت .

السيد زابوتوتسكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود

أولا أن أهنيء المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد هانز بليكس ، على البيان الذي أدلى به في هذه الجلسة . كما أننا درسنا بعناية البيان المقدم من السيد بليكس الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، وبيانه الى المؤتمر الثاني والثلاثين للوكالة ، وهي البيانات التي قدم فيها تحليلا لانشطة الوكالة خلال الفترة المنصرمة ، والنتائج المحرزة في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية للوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية والحفاظ على التوازن الايكولوجي ، وفي اعتماد تدابير لكفالة قدر أكبر من الامان في استخدام المنشآت النووية ، وفي ضمان عدم انتشار الاسلحة النووية ؛ كما أولينا اهتماما كبيرا لتقرير الوكالة (A/43/488 ، المرفق) .

إن الوكالة تظلع اليوم بعملها في ظل ظروف تختلف عن ظروف الماضي القريب . فهناك تغيرات ايجابية في المناخ الدولي ، وزيادة في الثقة بين الدول ، وتفهم للمسؤولية المشتركة عن بقاء البشرية ، وكلها تؤدي الى تعزيز الضمانات السياسية

والمادية التي تكفل استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وحدها وللوفاء باحتياجات التنمية . والظروف السائدة اليوم تؤكد أكثر من أي وقت مضى أهمية الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال تطبيق نظام ضماناتها ، وبصفة خاصة من خلال جهودها الرامية الى اقامة تعاون مشتمر على أوسع نطاق ممكن ، في استخدام الطاقة النووية في الاعراض السلمية . فالوكالة هي منظمة دولية معترف بها عالميا ، توحد جهود الدول في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية .

وفي هذا العام تحل الذكرى السنوية العشرون للتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . والنتائج العملية التي حققتها هذه المعاهدة تؤكد مرة أخرى أنها تنهض بالحفاظ على السلم وتعزيز الأمن الدولي . وتشيكوسلوفاكيا تؤيد فكرة إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة ، وهي على استعداد للاشتراك بنشاط في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الرابع المقرر عقده لأطراف ذلك الصك القانوني .

وقد لاحظنا مع الارتياح إن الوكالة لم تكتشف لدى تنفيذ عمليات التفتيش في الفترة قيد الاستعراض أية انتهاكات خطيرة للالتزامات الدول ، من أي نوع يشير الشك في أن المواد النووية قد أسيء استخدامها من أجل إنتاج أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أخرى أو من أجل أغراض مجهولة .

وما زالت تشيكوسلوفاكيا تعتقد أن عمل الوكالة على توسيع نطاق الضمانات لتشمل المواد النووية ، تتسم بأولوية قصوى . فنحن نرى أن نظام ضمانات الوكالة عنصر هام في الجهود الرامية الى منع نشوب حرب نووية وتعزيز السلم والثقة والتعاون في جميع أرجاء العالم .

لهذا فإننا نؤيد اقتراح المدير العام للوكالة ، السيد هانز بليكسي ، بالاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها الوكالة في مجال أنشطة المراقبة ، لتنفيذ تدابير تفتيش تتصل بالخطوات التي سبق الاتفاق عليها ، وتلك التي مازال العمل جاريا بشأنها ، في مجال نزع السلاح .

وتواصل تشيكوسلوفاكيا تأييدها للتدابير البتاء المؤدية الى تعزيز فعالية وتحسين نظام الضمانات ، وهي على استعداد لتوفير خبرائها ووسائلها التقنية لتعزيز تنفيذ تلك التدابير . الا أننا في الوقت نفسه نشعر بالقلق إزاء الاتجاهات التي ظهرت مؤخراً وتشير الى أن بعض الصعوبات والمشاكل قد تطرأ في المستقبل القريب في أنشطة الوكالة فيما يتعلق بالضمانات . وفي الوقت الراهن ، يمكن إجراء تغييرات مفاهيمية محددة في نظام الضمانات حتى يمكن للوكالة في المستقبل القريب ، وبزيادة محدودة للغاية في مواردها المالية ، أن تواجه المتطلبات السياسية الجديدة لأنشطة الرقابة والتفتيش المرتبطة بنزع السلاح وتطوير استخدام الطاقة النووية .

وفي هذا الصدد ، وفي الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، اقترحنا إنشاء مستويين لنظام التفتيش . المستوى الاول إجراء تفتيش واسع النطاق دون إخطار - تفتيش يجري بمساعدة آليات احصائية ويتركز على البحث عن أية ظواهر شاذة . وعلى المستوى الثاني ، اذا ما اكتشفت ظواهر شاذة ، إجراء اختبار تفتيش للرقابة في المنطقة المناسبة .

وقد لاحظنا بتقدير كبير إبرام اتفاق للضمانات بين جمهورية الصين الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية استنادا الى العرض الطوعي الذي قدمته جمهورية الصين الشعبية لوضع بعض منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة . كما أننا نرحب أيضا بانضمام اسبانيا الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ويا حبذا لو أمكننا أن نعرب عن الامتنان لدول أخرى في هذا الشأن ، ولاسيما الدول الواقعة فيما يسمى بـ "نقط الوميض" من كوكبنا .

وشأننا شأن بلدان أخرى عديدة ، نرى أن تعزيز المناطق الخالية من الاسلحة النووية القائمة ، وإنشاء مناطق أخرى منها جديدة في العالم عنصر أساسي في عدم الانتشار . وهذا بالتحديد هو هدف الاقتراح المشترك الذي عرضته تشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية والمتعلق بإنشاء رواق خال من الاسلحة النووية في وسط أوروبا .

وفي رأينا أن اتباع نهج شامل لتحقيق تعاون دولي واسع النطاق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والقضاء على التهديد النووي له اليوم أهمية خاصة لتحقيق التطوير الآمن للطاقة النووية . وقد أدى شعور الدول الاعضاء بالمسؤولية الكبيرة عن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال الى التوصل الى اتفاقية دولية بشأن الإخطار المبكر في حالة وقوع حادث نووي ، والاتفاقية الخاصة بتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو في حالة طوارئ إشعاعية . ومنذ اعتمدت هاتان الاتفاقيتان الدوليتان الهامتان ، وقعهما أكثر من ٧٠ بلدا ، وصدق عليهما بالفعل نحو ٣٠ بلدا . وعملية الانضمام من جانب دول جديدة الى هاتين الاتفاقيتين مستمرة بنشاط .

وأثناء الإعداد للدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، توصلت تشيكوسلوفاكيا مع بلدان أخرى من المجموعة الاشتراكية الى نتيجة مؤداها أن تلك العملية المفيدة في حاجة الى دفعة جديدة . وأدى هذا بالتالي الى تقديم مبادرة جديدة تأييدا لكلتا الاتفاقيتين ، وذلك في شكل القرار GC/XXXII/865 المؤرخ في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . وقد عرضت مشروع القرار هذا تشيكوسلوفاكيا و ١٩ دولة أخرى واعتمد بتوافق الآراء بتأييد شامل .

لقد أظهر النشاط الجاري في مجال الطاقة النووية في الوقت الراهن أنه رغم النجاح الذي لا يمكن عكس اتجاهه لذلك النشاط . ورغم أثره الايجابي الكبير ، لا يمكننا أن نستبعد إمكانية وقوع حادث نووي أو خطر إشعاعي . وحتى يتمكن المجتمع الدولي ككل من تجنب هذا الخطر المحتمل ، من الحتمي أن تصبح كلتا الاتفاقيتين اللتين أشرت اليهما عالمية .

وتهتم تشيكوسلوفاكيا اهتماما شديدا بضمان أن يظل أساس التعاون الذي أرسى في هاتين الاتفاقيتين يتطور ويتسع نطاقه سواء عن طريق العلاقات الثنائية أو المتعددة الاطراف . ولهذا كانت تشيكوسلوفاكيا إحدى الدول التي بادرت بإعداد اتفاقات فيما بين البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي بشأن الإخطار عن

الحوادث النووية والمساعدة المتبادلة ومن المتوقع أن يتم التوقيع على تلك الاتفاقات في المستقبل القريب . كما أحرز أيضا تقدم طيب في إعداد اتفاقات بين تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية تنظم العلاقات بين دولتنا المتجاورتين في تطوير الطاقة النووية .

وقد مارسنا الصراحة التامة في إعطاء شركائنا النمساويين المعلومات المتعلقة بمحطات تشيكوسلوفاكيا للطاقة النووية ، وبناء على الاتفاق المبرم بين تشيكوسلوفاكيا والنمسا بشأن تنظيم المسائل ذات الاهتمام المتبادل المرتبط بالمنشآت النووية . ويمكن أن نقول نفس الشيء عن المفاوضات الجارية الآن لتوسيع نطاق التعاون .

ونرى أيضا أن تنفيذ التدابير التي تمنع مختلف أشكال الارهاب النووي ينبغي أن يشكل جانبا من الحل الشامل لضمان الأمن الدولي . وفي هذا الشأن سنرحب ترحيبا حارا بدخول الاتفاقية المتعددة الاطراف بشأن الحماية المادية للمواد النووية الى حيز النفاذ ونعلق أهمية كبرى أيضا على جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعدد من الدول الاعضاء فيها للحيلولة دون أن تصبح المنشآت النووية أهدافا لهجمات مسلحة تستخدم فيها أسلحة تقليدية أو نووية .

وفي رأينا أن أنشطة الوكالة في مجال المساعدة التقنية والتعاون هي من أهم مجالات تطوير استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية على مستوى عالمي ، ولاسيما في البلدان الأقل نموا . ولذلك فإننا نؤيد اقتراح تخصيص ٤٢ مليون دولار لهذا الغرض في عام ١٩٨٨ . غير أن صندوق المساعدة التقنية الذي ينشأ عن هذا الطريق ينبغي أن يقوم كالعادة على مبدأ الاسهامات الطوعية .

وتعتزم تشيكوسلوفاكيا تنظيم دورتين تدريبيتين في بلدنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٨٩ ، وستستضيف أيضا اخصائيين من البلدان النامية وتمنحهم منحا لتلقي تدريب متقدم في معاهد البحوث العلمية في تشيكوسلوفاكيا .

وكما حدث في السنوات السابقة ، وجهت تشيكوسلوفاكيا اهتماما متزايدا الى مجال استخدامات القوة النووية لغير انتاج الطاقة . وقد حدث تطور واسع النطاق في

تطبيقات النويدات المشعة في الصناعة وأساليب استخدام مقاييس الإشعاع والتحليلات المستحثة ونحن مهتمون باشتراك الوكالة الدولية للطاقة الذرية في البرامج البحثية في هذا المجال ، ومستعدون بشكل خاص لتقديم مساعدة فعالة الى البلدان النامية في استخدام أساليب النويدات المشعة في مختلف مجالات الاقتصاد .

وخلال السنوات الماضية حصلنا على خبرة كبيرة في انتاج المعدات وبناء محطات توليد الكهرباء من الطاقة النووية . ولقد تهيأت الظروف التقنية والقانونية الضرورية لضمان استخدامها استخداما آمنا . وكما كان الحال دائما في الماضي ، فإن عمل المحطات النووية التشيكوسلوفاكية لتوليد الكهرباء يتسم بالاستقرار والاستخدام الذي يمكن الاعتماد عليه .



وبالتعاون مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وغيرها من بلدان المجتمع الاشتراكي ، بدأنا العمل حاليا في مشروع لتحديث محطة طاقة نووية بمفاعل من طراز WWER-1000 ، وهو من نوع متقدم ومتطور جدا ومحسن من الناحية الامنية ضد الإشعاع ويتميز بمؤشرات اقتصادية تشغيلية محسنة بدرجة كبيرة .

لقد بينت السنة الماضية مرة أخرى أن تقييم نشاط الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيسها كان يستند الى أساس متين . لذلك أود أن أعرب عن تقدير وفد تشيكوسلوفاكيا لعمل الوكالة خلال السنة الماضية . ونود أن نعرب عن موافقتنا على النهج البناء الذي تتبعه الوكالة والمبادرة التي أخذ زمامها ممثلو الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي يرأسها المدير العام ، السيد بليكس ، وأعضاء مجلس الادارة في حل عدد من القضايا والمشاكل المعقدة التي ما برحت تواجه الوكالة .

السيد برتراند (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى تدعى الجمعية العامة الى بحث التقرير السنوي لمنظمة من أكثر المنظمات مكانة وكفاءة في منظومة الأمم المتحدة ، ألا وهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وإنني إذ أمثل البلد المضيف للوكالة ، وهو بلد يشارك عن كثب في العديد من أنشطتها الموضوعية بينما يحتفظ برأي مستقل إزاء مزايا وآفاق الطاقة النووية ، أود أن أغتنم هذه المناسبة لأجدد الإعراب عن تأييد النمسا للوكالة وثقتها بقيادتها المتمسكة بالكفاءة .

إن توليد الكهرباء من الطاقة النووية ، الذي يمثل أحد المجالات الرئيسية في أنشطة الوكالة ، ما فتئ موضوعا للمناقشة ، بل حتى موضوع جدال . وفي حين أن عدد محطات توليد الطاقة النووية العاملة ونصيب الطاقة النووية في توليد الكهرباء في العالم ما برحا يتزايدان ، يتزايد أيضا القلق العام بشأن القضايا المتعلقة بالوكالة بالطاقة النووية مثل مخاطر السلامة والتخلص من الفضلات المشعة ومتطلبات الحماية المادية . ومن الثابت أنه ليس هناك غير عدد ضئيل من الدول الاعضاء التي يعتبر فيها

إنتاج الطاقة النووية الآن خيارا حيويا من الناحية الاقتصادية تنتهج سياسات طاقة تستهدف التوسع المستمر في قدرات الطاقة النووية ، وإن دولا أخرى قد أخذت لاعتبارات اقتصادية أو اعتبارات تتعلق بالسلامة موقفا أكثر حذرا حملها على تجميد ما يقرب من تجميد النمو في قدرتها في مجال إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية . وهناك بلدان غيرها التزمت بالتخلص التدريجي من إنتاج الطاقة النووية . ومجموعة أخرى من البلدان ، من بينها النمسا ، اتخذت قرارا مترويا بالانسحاب من الخيار النووي .

وبالإضافة الى تشعب المواقف بشأن الطاقة النووية على مستوى الحكومات ، هناك أيضا تشعب في المواقف داخل البلد الواحد . وقد حدث في حالات كثيرة أن لقي تأييد الحكومات للطاقة النووية معارضة لدى قطاعات هامة من السكان .

لقد طلب المؤتمر العام للوكالة من مجلس إدارتها أن يواصل ، على سبيل الأولوية ، النظر في مسألة المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن أي حادث نووي ، وأن يعقد في عام ١٩٨٩ اجتماعا لغريق عامل مفتوح العضوية لدراسة جميع جوانب المسؤولية عن الأضرار النووية ، ومن الواضح أن هذا يشمل المجال الهام المتمثل في مسؤولية الدولة عن الأضرار الناجمة عن حوادث نووية ، وهي مسألة أدرجت للمرة الأولى في جدول أعمال هيئة عاملة ترفع تقريرها الى مجلس إدارة الوكالة . وهذا تطور هام حقا . وتأمل النمسا أن يفضي ذلك في نهاية المطاف الى صياغة اتفاقية دولية بشأن مسؤولية الدول عن الأضرار النووية واعتماد هذه الاتفاقية تحت إشراف الوكالة . وكما ذكر في المؤتمر العام للوكالة فإن النمسا مستعدة لتقديم المسودة الأولى لهذه الاتفاقية لتكون أساسا لمزيد من العمل . والنمسا مقتنعة تماما بأنه يمكن ، عن طريق وضع صك مناسب ، حل المسألة الصعبة المتعلقة بمسؤولية الدولة عن الأضرار النووية ، بل وأن حل هذه المسألة بات ضروريا وقد آن أوانه .

واهتمامنا بأنشطة الوكالة المتعلقة بالسلامة النووية لا ينتقص بحال من الأحوال من اهتمامنا ومشاركتنا في أنشطة الوكالة الأخرى ، ولا سيما في مجال ضمانات عدم الانتشار . ومن المنجزات المستمرة للوكالة ككل ولادارتها ولموظفيها الذين على

مستوى رفيع من الاختصاص أنه أمكن تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - التي فتح باب التوقيع عليها قبل ٢٠ عاما - على نطاق عالمي وبطريقة مرضية . وسوف تشهد الأشهر المقبلة بداية الإعداد للمؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار الذي سينعقد في عام ١٩٩٠ . وتثق النمسا بأن الوكالة ، بفضل ما لديها من خبرة ومكانة ، سوف تلعب دورا هاما في هذه العملية .

السيد فان غوشيانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : لقد أمضى وفد الصين باهتمام الى البيان الذي أدلى به السيد بليكس في عرضه للتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عام ١٩٨٧ . ومن الواضح أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قامت بجهد كبير خلال السنة الماضية لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ويسعدنا أن نلاحظ أن الوكالة قد حسنت برنامجها التدريبي المعقد للبلدان النامية . كما رحبت البلدان النامية بالخطط الاقليمية الثلاث التي دعمتها الوكالة للتعاون في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ، وفي أمريكا اللاتينية وفي افريقيا .

وأحرز تقدم أيضا بشأن المسائل المتعلقة بالطاقة النووية ، وإعادة تدوير الوقود النووي ، والسلامة النووية ، والوقاية من النشاط الإشعاعي . وقد بذلت الوكالة فضلا عن منجزاتها في ميدان التعاون التقني ، مجهودا كبيرا في تعزيز الضمانات النووية وتحسين الآلية الادارية . ونحن نؤيد التقييم التقني واستعراض سياسات التعاون التقني التي تظطلع بها الامانة العامة والتي تهدف الى تحقيق درجة أعلى من الكفاءة ونتائج أفضل . ونثق بأن الوكالة ستواصل تقديم المزيد من المساهمات لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

وقد تابعت حكومة الصين عن كثب دائما عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأيدته . وعلى الرغم من أن الصين عضو جديد نسبيا في الوكالة فإنها تظلم بـ دور ايجابي في أنشطتها . وهي تدفع مستحققاتها وتقوم باسهاماتها في المساعدة التقنية في الوقت المحدد وتشارك بنشاط في عمل الفريق الاستشاري الدولي للسلامة النووية . وبعد حادث تشيرنوبل شاركت الصين بنشاط في صياغة اتفاقيتين بشأن السلامة النووية تتم التوقيع والتصديق عليهما مؤخرا . كما أننا وافقنا على خطة موسعة للسلامة النووية ومولنا هذه الخطة . ويعمل خبراء السلامة النووية الصينيون مع خبراء البلدان الأخرى لمراجعة خطة معايير السلامة النووية . وفي العام الماضي اشتركت الصين كدولة مضيغة ، مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنظيم ستة فصول تدريبية وفي عقد سبعة مؤتمرات دولية وبصفة خاصة الاجتماع العاشر للفريق العامل المعني بخطة التعاون لآسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في نيسان/ابريل الماضي . وبعد هذا الاجتماع سوف تشترك الصين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سلسلة من الأنشطة . ونحن مستعدون لتطوير علاقات التعاون مع الوكالة ومع الأعضاء الآخرين فيها سواء للاستفادة منها أو للمساهمة معها .

وفي مجال التعاون مع البلدان الأخرى في الميدان النووي ، تتبع الصين بحزم سياسة لا تؤيد ولا تشجع ولا تساعد البلدان الأخرى على تطوير الأسلحة النووية . وبموجب هذه السياسة فإن الصين عندما تصدر مواد ومعدات نووية ، تطلب من البلدان التي تتلقى هذه المواد والمعدات أن تخضعها ل ضمانات الوكالة . وعندما تستورد الصين مثل هذه المواد والمعدات تراعي أن يكون استخدامها في الأغراض السلمية فقط .

وفي ضوء هذه السياسة أعلنت الصين في الدورة العادية التاسعة والعشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها في الوقت الملائم سوف تخضع طواعية بعض منشأتها النووية المدنية ل ضمانات الوكالة . وتنفيذا لذلك أجرت الصين بعد ذلك مشاورات مع الوكالة . وبعد جولتين من المشاورات الرسمية عقدتا في آب/أغسطس ١٩٨٦ وأيلول/سبتمبر ١٩٨٧ توصلت الصين والوكالة الى اتفاق بشأن نص الضمانات ووقعت الصين

رسميا على هذا الاتفاق في أيلول/سبتمبر الماضي . وهذا الاتفاق يبين مرة أخرى تأييد الصين لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتأييد المساعي الدولية لبلسوغ هذا الهدف ، كما أنه دليل على تأييدنا للهدفين الرئيسيين الواردين في الميثاق التأسيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وهما الاستخدام السلمي للطاقة الذرية و ضمانات الوكالة .

وبتوقيع ذلك الاتفاق ستوسع الصين نطاق تعاونها مع الوكالة ومع أعضائها . وفي نفس الوقت سيوفر هذا الاتفاق الظروف التي تسمح لنا بالاسهام على نحو أكبر في الأنشطة العملية التي تقوم بها الوكالة في ميدان الضمانات . وقد أومت الصين بالفعل ببعض خبرائها للعمل كمفتشين في الوكالة ، وسوف تستقبل الصين مفتشين من الوكالة في أراضيها . وبغية تنفيذ الاتفاق تعمل الصين على إنشاء نظم حكومية لحساب ومراقبة المواد النووية . وهي تجري مشاورات مع الوكالة بشأن ترتيبات اضافية .

وفي الختام يود وفد الصين أن يعرب عن تقديره العظيم للعمل الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونحن نوافق على التقرير السنوي للوكالة ونؤيد مشروع القرار A/43/L.17 .

السيد لوزينسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : درس الوفد السوفياتي بعناية تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٧ ، الذي عرضه المدير العام للوكالة السيد هانز بلكس . ونحن نؤيد بشدة أنشطة الوكالة . وهذه الوثيقة الهامة تبين تماما الدور الرائد الذي تقوم به هذه المنظمة الفريدة في التطوير الشامل للتعاون بين الدول في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ومراقبة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ويقدر الاتحاد السوفياتي تقديرا عظيما للأنشطة المختلفة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية واستجابتها الفعالة في حالة ظهور مشكلات جديدة ، حيث تشارك الوكالة مباشرة في إيجاد حلول لهذه المشكلات ، كما كان الحال في حادث محطة توليد الطاقة الكهربائية في تشيرنوبل .

وتعمل الوكالة الآن في ظل ظروف نشأت عن التغيرات الايجابية في المناخ الدولي العام . إن تنفيذ المعاهدة السوفياتية الامريكية لازالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى وضع الاساس لبدء عملية نزع سلاح حقيقي . وعلى الرغم من وجود بعض الصعوبات أمكن إحراز تقدم في إبرام معاهدة لتخفيض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية السوفياتية والامريكية بنسبة ٥٠ في المائة ، وفي الامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . كذلك أحرز تقدم واضح في مجال الحد من التجارب النووية ووقفها نهائيا .

ويأمل الاتحاد السوفياتي أن يتم التوصل في القريب العاجل الى اتفاق بشأن التدابير الفعالة لمراقبة تنفيذ المعاهدتين السوفياتيتين الامريكيتين لعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ والتصديق عليهما ، وأن يقوم الطرفان دون إبطاء بالنظر في تدابير جذرية أخرى للحد من قوة التجارب النووية وعددها الى أن يحين وقفها بالكامل .

واذ تقف البشرية على عتبة حقبة تاريخية جديدة تتحرر فيها من الاسلحة النووية ومن سائر أسلحة التدمير الشامل ، تجسد الوكالة الدولية للطاقة الذرية البديل السلمي للاستخدام العسكري للطاقة النووية . فهي نموذج المنظمة الدولية للفد ، التي تضمن عدم عودة الاسلحة النووية الى الظهور . وفي هذا الصدد نود أن نؤكد على إمكانية الاستخدام الواسع لآلية الرقابة في الوكالة والاستعانة بخبرتها في مجال تنفيذ الضمانات ، لايجاد آلية سياسية وقانونية ورقابية لتنظيم العلاقات الدولية ، سواء في عملية نزع السلاح النووي أو في إيجاد عالم خال من الاسلحة النووية ومن العنف في المستقبل .

إن أحد الشروط الهامة اللازمة لاحراز تقدم مستمر في ميدان نزع السلاح ، تعزيز معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية الذي يواكب هذا العام الذكرى السنوية العشرين لإبرامها . وقد أصبحت المبادئ التي وردت في تلك المعاهدة معترفا بها الآن على نطاق واسع وغدت من المبادئ الاساسية في القانون الدولي .

ومن الواضح أن المعاهدة ، من حيث عدد الاطراف المنظمة إليها ، تعتبر أوسع صك قانوني دولي في مجال الحد من الأسلحة . ويكتسب هدف كفالة الانضمام إلى المعاهدة من جانب البلدان التي ليست حتى الآن أطرافاً فيها أهمية قصوى . وفي هذا السياق نود الإشارة إلى المطامح النووية لجنوب افريقيا وإسرائيل وأن نؤكد على أن انضمام هاتين الدولتين إلى المعاهدة أمر لازم كل اللزوم . وإن احترام جميع الدول للالتزامات التي تعهدت بها بموجب المعاهدة في مجال منع انتشار الأسلحة النووية ذو أهمية كبيرة لضمان الأمن الشامل .

وشمة إسهام هام آخر يتمثل في إدانة العمل لوضع آلية دولية تكفل التطوير الأمن للطاقة النووية ، بما في ذلك حل مسائل مثل منع الهجمات على المرافق النووية ، ومنع الإرهاب النووي والتنظيم القانوني الدولي للمسؤولية عن الأضرار النووية . وفي كل هذه المجالات تظطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور هام . ونحن مقتنعون بأن المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، المقرر عقده في عام ١٩٩٠ ، سيساعد على زيادة تعزيز نظام منع الانتشار . وسيستمر الاتحاد السوفياتي في تأييده الحازم للمعاهدة ، التي ينبغي أن تظل سارية حتى يصبح العالم خالياً من الأسلحة النووية وغير عنيف . ولا يمكن أن يستعاض عن تلك المعاهدة إلا بمعاهدة دولية شاملة بشأن عدم ظهور الأسلحة النووية من جديد في أعقاب إزالتها النهائية الكاملة .

ووفقاً لما يوضحه تقرير الوكالة ، ووفقاً لما أشار إليه المدير العام للوكالة في بيانه ، فإنه في الفترة التي يتناولها التقرير وسّعت أنشطة ضمانات الوكالة وتحسن نظام الضمانات على نحو مستمر . ويكفل نظام الضمانات على نحو فعال موشوق به أنه لن يحدث تحويل للمواد النووية من التطبيقات السلمية إلى إنتاج الأسلحة النووية . ونلاحظ بشعور من الرضا أن الامانة العامة للوكالة ، لم تتبين ، كما في السنوات السابقة ، أي شذوذ من شأنه أن يشير إلى تحويل كم هام من المواد النووية الخاضعة لنظام الضمانات لصنع أي سلاح نووي أو لاية أغراض عسكرية أخرى ، أو لصنع أية أجهزة نووية متفجرة أخرى . لذلك فإن الاتحاد السوفياتي يؤيد اشتراك

أكبر عدد ممكن من الدول في أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويؤيد الطبيعة الدولية لتلك الهيئة .

ويسهم الاتحاد السوفياتي في التحسين التقني للضمانات في إطار برنامجـه الوطني لتقديم الدعم العلمي والتقني لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفي عام ١٩٨٨ بُدئ في تنفيذ ٤٠ مشروعا قائما بذاته في المجالات الرئيسية للضمانات . وسيخصص الاتحاد السوفياتي ٤ ملايين روبل لفترة السنتين ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، لتدبير شؤون الدورة القادمة للأبحاث العلمية والعمل التخطيطي التجريبي لذلك البرنامج . وبالإضافة إلى ذلك خصص بلدنا ٣٠٠ ٠٠٠ روبل تبرعا للبرامج التعليمية التي تتعلق بالضمانات لفترة السنتين ١٩٨٩ - ١٩٩٠ والتي من المقرر أن يقوم بها الاتحاد السوفياتي باشتراك اخصائيين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ونحن نرحب بزيادة جهود الوكالة لنقل الخبرة والمعرفة والتكنولوجيا والجهزة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية إلى البلدان النامية الاعضاء في الوكالة وذلك من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . وقد شجع هذا النشاط توجه الوكالة صوب تنفيذ مشاريع المساعدة الفنية الواسعة النطاق وذات الامد الطويل والتعاون بشأنها .

ويسهم الاتحاد السوفياتي بنصيبه بالكامل وعلى نحو منتظم في صندوق المساعدة الفنية والتعاون ، ويقوم ، بالاشتراك مع الوكالة ، بأنشطة بشأن الاستخدام الفعال للطاقة النووية . وقد زيد التبرع المقدم من الاتحاد السوفياتي بالعمل الوطنية إلى صندوق الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمساعدة التقنية والتعاون للعام المقبل إلى مبلغ يعادل ٣٣٨ ٠٠٠ دولار أمريكي .

وفي عام ١٩٨٩ سيستمر إنفاق المبلغ الذي خصمه الاتحاد السوفياتي للمعونـة الإضافية للدول الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاطراف أيضا في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ويود الوفد السوفياتي أن يضم صوته إلى الوفود الاخرى التي سبق أن أعربت عن موافقتها على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٧ . كما نؤيد مشروع القرار الذي عرضه ممثل كندا . ونحن مقتنعون بأن الوكالة



ستواصل كونها أداة يعوّل عليها في تنظيم التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في ظل نظام عدم انتشار الأسلحة النووية .

السيد سوليوتيس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن  
الدول الإثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية أود ، بادئ ذي بدء ، أن أتوجه بالشكر إلى المدير لعام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره السنوي عن أعمال الوكالة خلال عام ١٩٨٧ . كما أود أن أعبر عن الشكر على التعليقات التي أدلى بها المدير العام في بيانه الافتتاحي بشأن التطورات الرئيسية التي حدثت في الوكالة خلال عام ١٩٨٧ .

ونود أن نؤكد من جديد تأييدنا الكامل لاهداف الوكالة في تشجيع وتسهيل التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية تحقيقا للسلم والصحة والرخاء في جميع أرجاء العالم ومنع الانتشار النووي . وتظل الوكالة ، في رأينا ، المنظمة الدولية الرئيسية لتشجيع تطبيق الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

ونود أن نعرب عن امتناننا للعمل الذي أنجز لتشجيع الاستخدام الآمن للطاقة النووية في بعض المجالات التي يهتم بها بوجه خاص أعضاء المجموعة الأوروبية . أولا ، نكرر تأييدنا لأنشطة الوكالة في برنامج المساعدة التقنية . ونحن من بين المساهمين الرئيسيين في برنامج الوكالة للمساعدة التقنية والتعاون ، وتقوم سياستنا على مواصلة ذلك الموقف على الرغم من مشاكل الميزانية المحلية .

ويعتبر برنامج الوكالة للمساعدة التقنية والتعاون تذكرة مفيدة بشأن التقنيات النووية تستخدم على نحو متزايد لمكافحة الأمراض وتحسين رفاهة البشرية في الكثير من مناطق العالم ، وذلك بالإضافة إلى تطبيقات الطاقة النووية في مجال توليد الكهرباء .

ومما له أهمية بالنسبة لنا جميعا تطبيق التكنولوجيا النووية في مجالي الطب والزراعة . والعمل في ذلك المجال أهمية خاصة أيضا بالنسبة للدول الاعضاء التي لايزال خيار الطاقة النووية بالنسبة اليها مجرد احتمال بعيد .

وعلاوة على ذلك ، نلاحظ بالتقدير ان الوكالة تقدم مساهمة قيمة في أنشطة البحوث النووية في المختبرات في سيبرسدورف ، وتريستي وموناكو - وتلك أنشطة يشارك فيها على نحو نشيط العلماء من البلدان النامية والمتقدمة النمو . ونحن مقتنعون بأن هذا العمل يخدم المصلحة الطويلة الاجل للدول الاعضاء قاطبة ويستاهل كامل تأييدها وتشجيعها .

ونود أيضا ان نؤكد على استمرار تأييدنا لأنشطة الوكالة فيما يتعلق بتصريف النفايات واهتمامنا بتلك الأنشطة . ان هذه أنشطة تتسم بالاهمية لمواصلة استخدام الطاقة النووية ، وحماية البيئة والسلامة العامة . ولا ينبغي ان يقتصر هذا العمل على التخزين المأمون ، ولكنه ينبغي ان يشمل أيضا أمورا مثل النقل .

والتقرير السنوي لعام ١٩٨٧ يسجل زيادة قدرها ٨ في المائة تقريبا في إجمالي الطاقة التوليدية لمحطات الطاقة النووية في العالم . وقد بدأ تشغيل اثنتين وعشرين محطة جديدة في تسع دول أعضاء في الوكالة ، مما يجعل إجمالي محطات توليد الطاقة النووية في ٢٦ بلدا ٤١٧ . وداخل المجموعة الأوروبية يولد ثلث الكهرباء ١٣٢ مفاعلا للطاقة النووية . إذن من الواضح أن الطاقة النووية تلعب وستظل تلعب دورا هاما بوصفها مصدرا للطاقة . وكفالة السلامة النووية قد اعترف بها في النظام الاساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها من بين وظائفها ، ومنذ إنشاء الوكالة في ١٩٥٧ كانت جزءا هاما لا يتجزأ من برنامجها .

واننا نقدر وندعم أنشطة الوكالة في مجال السلامة النووية ونعتقد انه من المهم بالنسبة لأنشطة الوكالة في هذا الميدان ان تحتفظ بزخمها . ولا يمكن تطوير الطاقة النووية دون التقيد بتدابير سلامة صارمة ، ينبغي ان تظل قيد الاستعراض المستمر ، وينبغي ان تحظى برامج الوكالة في هذا المجال بأولوية قصوى . وقد بينت تشرنوبيل بجلاء ان أي حادث نووي يمكن ان تكون له آثار تتجاوز الحدود بين الدول ، وأكدت الاهمية الحيوية للتعاون الدولي في الميدان النووي .

تلعب الوكالة دورا أساسيا في ميدان السلامة النووية والحماية من الإشعاع ، وليس ذلك بالإسهام في وضع معايير ومؤشرات ومبادئ سلامة معززة فحسب ، ولكن ايضا بالطريقة التي تركز بها على مناقشة المواضيع الرئيسية .

ان بدء سريان اتفاقية الإخطار المبكر بوقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو في حالة طوارئ إشعاعية خطوة هامة صوب التعاون الدولي المحسن في ميدان السلامة النووية والحماية من الإشعاع وقد وقع عدد كبير من الدول الاعضاء وصدق عليهما بالفعل .

ومما يبعث على الارتياح ان المدونات الخمس الخاصة بمعايير السلامة النووية قد أعيد النظر فيها ونقحت حيثما كان ذلك ضروريا لتعبر عن التفكير الحالي والتجربة المكتسبة في تلافي الحوادث ومواجهتها .

ان السلامة النووية مسؤولية وطنية في المقام الاول ، ولكن لها بعد دولي أيضا . ويحدونا الأمل في ان يساعد قبول معايير السلامة النووية المستكملة في تحقيق مستوى دولي رفيع من السلامة النووية والحفاظ عليه ، وان تأخذ الدول الاعضاء تلك المدونات في الاعتبار عند وضع متطلبات السلامة الوطنية الخاصة بها .

وفي هذا السياق ، نقدر أيضا العمل الذي أنجزه الفريق الاستشاري الدولي للسلامة النووية خلال السنة الماضية . وان مبادئ الفريق الاستشاري التي استكملت الآن تبين مرة أخرى ان تشكيل الفريق الاستشاري كان مفيدا للغاية .

ونود ان نعرب عن تأييدنا لبرنامج فريق الوكالة لاستعراض السلامة التشغيلية . ان مهامه مثال طيب على النوع من الخدمات الذي يمكن للوكالة ان تقدمه للدول الاعضاء بغية تأمين مستوى سلامة دولية رفيع والتأكد من تطبيق معايير صارمة في ميدان تشغيل المحطات النووية . ونرحب ايضا بالجهود التي تبذلها الوكالة لتشجيع مزيد من التعاون في مجالات الاجهزة التنظيمية والتشريع .

ونود أيضا ان نعرب عن تقديرنا للجهود المبذولة داخل الوكالة وفي محافل أخرى لتحسين النظام الذي يحدد المسؤولية عن الضرر النووي . ونلاحظ بارتياح ان نص

البروتوكول المشترك المتصل بتطبيق اتفاقية باريس الخاصة بمسؤولية الغير في ميدان الطاقة النووية ، واتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الضرر النووي ، اللتين وضعتا في الاجتماع المشترك بين خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووكالة الطاقة النووية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، واعتمدتا وعرضتا للتوقيع في ٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨

بعد التأكيد على أعمال الوكالة تأييدا للسلامة النووية ، نود ان نبين أهمية أنشطة الوكالة في مجال الضمانات .

لقد لاحظنا بارتياح من التقرير السنوي ان الوكالة قد توصلت الى انه في عام ١٩٨٧ ظلت جميع المواد النووية المشمولة بضمانات الوكالة لا تستخدم إلا في الأنشطة النووية السلمية .

ان نظام الضمانات جزء أساسي من سياسة عدم الانتشار ، التي تحظى بتأييد قوي من المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء . وتعتبر المجموعة ودولها الاعضاء انه من المهم ان تطبق الضمانات على أوسع نطاق ممكن لتعزيزها لسياسة عدم الانتشار . ولهذا ، نكرر ندائنا الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تمتلك مرافق نووية ليست مشمولة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تضع تلك المرافق تحت تلك الضمانات . ونقدر أيضا أن المفاوضات مع الصين لوضع بعض منشآتها النووية المدنية تحت ضمانات الوكالة قد أدت الى ابرام اتفاق العرض الطوعي في ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ . هذا يعني ان اتفاقات الضمانات هذه قد أبرمت الآن مع جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية .

وفي استعراض منجزات الوكالة في عام ١٩٨٧ ، أود ان أعرب أخيرا عن تقديرنا لبدء مشروع برعاية الوكالة من جانب شركاء العالم الاربعة الرئيسيين في مجال الالتزام النووي - وهم المجموعة الأوروبية ، واليابان ، والولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - من أجل تصميم مفاهيمي لمفاعل تجريبي حراري نووي دولي .

ولئن أعربت الدول الاعضاء عن تقديرها لفعالية الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأكدت أهمية مهامها ، فإن هناك مشاكل كبرى تتهدد أعمال الوكالة السلسة .

أولا ، نلاحظ انه لم تدفع جميع الانصبة المقررة في موعدها المحدد . وفي رأينا ، من المهم ان تحظى الانظمة المالية للوكالة بالاحترام بوصفها التزامات دولية . ودون ذلك ، لن تتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من القيام بمهامها الحيوية بطريقة مرضية ، كما أشرت في بياني .

ثانيا ، مما يشير بالغ القلق أيضا للمجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء إقحام الوكالة في مسائل سياسية تعتبر في الواقع من مسؤولية محافل أخرى . وهذا يعرض للخطر دور الوكالة بوصفها أداة فعالة للنهوض بالتعاون في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

ولدى المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء رغبة وطيدة في ان يستمر التعاون الوثيق القائم بينها وبين الوكالة في جميع ميادين الأنشطة النووية السلمية في التطور الناجح .

السيد مكاريفيتش (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : اطلع وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية باهتمام وارتياح بالغين التقرير المقدم الى الجمعية العامة عن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٨٧ واستمعنا أيضا بنفس القدر من الارتياح الى البيان الذي أدلى به في هذا الاجتماع السيد هانز بليكس المدير العام للوكالة .

وأود بادئ ذي بدء أن أعرب عن شديد امتناننا للسيد بليكس لإسهامه الشخصي العظيم في أنشطة الوكالة ونعرب أيضا عن عرفاننا لزملائه لما أدوه من عمل إيجابي وفعال . ولبلادي وجهة نظر إيجابية جدا لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي المنظمة الدولية الرسمية التي تنهض بالتنمية الشاملة للتعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وبمراقبة عدم انتشار الأسلحة النووية والاستخدام المأمون للطاقة النووية .

وحقيقة وجود بدائل سلمية للاستخدامات العسكرية للطاقة النووية تتجسد بالفعل لمعظم الدول في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي وصفها ميخائيل غورباتشوف في مقاله المعنون "الحقيقة والضمانات لعالم غير نووي" بأنها مثال عالمي على المسؤولية الكبرى المنوطة بالدول . وقد كان إبرام تلك المعاهدة ردا جماعيا كافيا من جانب المجتمع الدولي في مواجهة التهديد بزيادة انتشار الأسلحة النووية . وينبغي في هذا المقام ، أن يتوافر إدراك خاص لدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تسند إليها المعاهدة مهام المراقبة والتي أعدت نظام الضمانات الذي يكفل على نحو فعال وموثوق عدم تحويل المواد النووية في الاستخدامات السلمية الى إنتاج الأسلحة النووية . ويجرى الاضطلاع بمهام المراقبة تلك مع الاحترام الكامل للحقوق السيادية للدول وبدون المساس بتطوير نشاطها النووي السلمي وتنمية التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

ومن ثم ، فإننا نرى أن جميع الأسباب تستلزم الاستفادة من الخبرة المكتسبة فيما يتصل بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإعداد أنظمة لمراقبة تنفيذ

(السيد مكاريفيتش ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ما قد يتخذ مستقبلا من تدابير في مجال نزع السلاح النووي ، وفي اعتقادنا أن التعزيز الشامل لنظام عدم الانتشار لا يزال الهدف ذا الأولوية القصوى لدى الوكالة وذلك فيما يتعلق بالحد من سباق التسلح النووي .

ولمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دور جوهري في صيانة السلم الدولي وبخاصة في بناء الأمن الدولي الشامل . ومن ثم ، فإننا نشارك المجتمع الدولي قلقه العميق إزاء تصرفات تلك الدول التي توشك على صنع الأسلحة النووية والتي إذ تسفر عن مطامحها النووية لا تريد التسليم بأن الانضمام الى المعاهدة هو الخيار الوحيد الذي يمكن أن يمليه العقل أو الأخلاق أو الاهتمام الحقيقي بالأمن الوطني والدولي .

ويؤيد وفدنا إقامة نظام دولي للتطوير المأمون للطاقة النووية والبرنامج الذي طرحه الاتحاد السوفياتي في هذا الصدد عام ١٩٨٦ . كما أننا نؤيد إعداد نظام تدابير يمكن التعويل عليه في درء أي اعتداءات على المرافق النووية ، واتخاذ خطوات لمنع الإرهاب النووي والقواعد الدولية التي تنظم المسؤولية عن الاضرار النووية .

وتؤيد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تأييدا فعّالا نشاط الوكالة وبرامجها التي يهتم جميع البلدان تنفيذها . وفي رأينا أن تلك البرامج تساهل في مجموعها مبادئ ومقاصد الوكالة التي تهدف الى تحقيق الاستخدام العالمي للطاقة النووية في الأغراض السلمية وتوسيع نطاق التعاون الدولي في هذا المجال وتعزيزه .

وفي رأينا أن المسائل المتعلقة بالطاقة الذرية تشكل عنصرا هاما في هذا المقام ، ويبين من تحليل البيانات المتاحة أن الاحتياج الى الطاقة واستهلاكها في جميع أنحاء العالم آخذان في التعاضد بلا حدود . ومن الجلي تماما أن المسألة الأساسية التي تحدد مستقبل الطاقة النووية هي كفاءة السلامة والاستخدام الموثوق لتلك الطاقة . ويجدر بنا في هذا الصدد أن نلاحظ ما تظطلع به الوكالة الدولية للطاقة

الذرية من نشاط مفيد يتمثل في : عقد عدد من المؤتمرات والاجتماعات بشأن السلامة النووية ووضع معايير دولية لتلك السلامة واعتماد اتفاقيتي الإخطار المبكر بوقوع حادث نووي وتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي .

ونرى في الوقت نفسه ، أنه ينبغي للوكالة أن تسرع بإعداد قواعد العمل في حالات وقوع حوادث نووية وتثبت تجربة الكثير من البلدان أنه ببذل الجهود الواجبة يمكن إيجاد حلول ناجعة لمشاكل سلامة محطات الطاقة النووية .

وتولي جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية اهتماما كبيرا لهذه المسألة . وقد أخذنا في الاعتبار تجربة تشيرنوبيل المبررة ويجرى في الوقت الراهن تنفيذ مجموعة من التدابير تستبعد معها إمكانية تكرار مثل ذلك الحادث في أي من مفاعلاتنا العاملة . وتم تعزيز سلامة العمل في محطات الطاقة النووية ككل . وفي أيار/مايو الماضي عقد في كييف عاصمة أوكرانيا مؤتمر علمي دولي بشأن الجوانب الطبية لحادث محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية شارك فيه علماء مما يربو على ٢٠ بلدا وممثلون عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وأبرز المؤتمر أن تجربة العمل الضخم والفعال الرامي إلى إزالة آثار حادث تشيرنوبيل لها أهمية كبرى من الناحيتين العلمية والتطبيقية في جميع أنحاء العالم .

وتكرس الوكالة قدرا كبيرا من الاهتمام للمسائل المتعلقة بتطبيق الأساليب النووية في شتى المجالات . وهذه المشكلة أساسية بالنسبة للعديد من البلدان ، من حيث أن الاستخدام الواسع النطاق لمصادر الإشعاع التآيني في مجالات الزراعة والصحة ومختلف مجالات العلم والتكنولوجيا يعزز النهوض بمستوى معيشة السكان ونمو الاقتصادات الوطنية . وقد تم ، في هذا الصدد إحراز نجاح مبین في عدد من المجالات ، بيد أنه ما زال في ميدان التطبيق متسع كبير . ومن رأينا أن إحدى المهام الرئيسية التي لا بد أن تظلم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية استحداث واستخدام أساليب لا يكون فيها للإشعاع أي أثر يضر بالبيئة وتدعو إلى إيجاد حل لما تواجهه الكثير من البلدان وبخاصة البلدان النامية من مشاكل زراعية .



كما أن المظاهر الأخرى لتطبيق الأساليب النووية تتسم بأهمية بالغة . ونحن  
نؤيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما ترغب فيه من جعل تلك الأساليب في متناول  
جميع البلدان قدر الإمكان .

ولجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية رأي إيجابي في أنشطة الوكالة  
الدولية للطاقة الذرية في مجال تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية ونؤيد  
زيادة تطوير وتحسين أشكال وأساليب تقديم تلك المساعدة ، وقد اتخذت حكومة  
الجمهورية هذا العام قرارا بالإسهام الطوعي في اعتمادات الوكالة للمساعدة التقنية  
لعام ١٩٨٩ ، وتبلغ قيمة هذا الإسهام ما يربو على ٥٠٠ ألف دولار .

وفي اعتقادنا أن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى  
استخدام الطاقة النووية على نطاق أوسع في شتى الميادين تشكل هي والاضطلاع ببرامج  
الوكالة ذات الصلة بهذا المجال خطوة هامة على طريق تنفيذ هدف الوكالة الرئيسي  
الـ وهو تشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ولتحقيق رفاهة البشرية  
وتقدمها .

لقد أصبحت الطاقة النووية في إطار تاريخي قصير الأمد نسبيا جزءا  
لا يتجزأ من حياة المجتمع المعاصر وفضلا عن ذلك تقتضي الضرورة حل عدد من  
المشاكل الهامة التي ضاعفت من الحاجة إلى توطيد وتعزيز التعاون الدولي إلى حد  
كبير في مجال التطوير المأمون للطاقة النووية . ويعد نشاط الوكالة الدولية  
للطاقة الذرية في تدعيم السلم والأمن وزيادة تنمية التعاون الدولي في مجال  
استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مثالا واضحا وبارزا على الكيفية التي  
يمكن أن تحل بها ، على أساس المصلحة المتبادلة ، المشاكل العسيرة التي يواجهها  
العالم اليوم .

السيد ن. سنغ (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يلتزم بلدي

التزاما أكيدا بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وقد أحرز برنامج الطاقة الذرية الهندي تقدما مرضيا أثناء العام المنصرم . وأضفي الآن على مفاعل الماء الثقيل المضغوط الطابع الوطني من حيث التصميم وتصنيع المكونات والبناء والتشغيل . والوصول الناجح الى المرحلة الحرجة في مفاعل التوليد السريع التجريبي في كالباكام وفر لنا الخبرة والشقة اللازمتين لتصميم مفاعل توليد سريع أولي قدرته ٥٠٠ ميغاواط . وجهودنا التي بذلناها على مدى السنوات القليلة الماضية في التخطيط والتصميم لبناء مفاعل ماء ثقيل مضغوط قدرته أكثر من ٥٠٠ ميغاواط أو شكت أن تؤتي أكلها ، اذ وصل العمل على تصميم نظام نقل الحرارة الأولي ، ونظام الترسيل ومرجل المفاعل - والأجهزة المساعدة مرحلة متقدمة . وسجلت وحدتا محطة الطاقة في تارپور ٣٤ عاما من العمل الناجح لمفاعلات التوليد . وسجلت الوحدة الثانية في محطة راجستان للطاقة الذرية أعلى انتاج سنوي للطاقة المولدة منذ ان بدأت الانتاج على مستوى تجاري . إن المشاكل التي واجهتها وحدتا محطة الطاقة في مدراس في المحول التوليدي ونظام نقل الوقود تم التغلب عليها . كما أن مفاعل البحوث السريع الصهر - ذروف - الذي صمم وبني محليا وطاقته مائة ميغاواط ، والذي واجه مشاكل في البداية ، يعمل الآن بطاقة ٦٠ ميغاواط حرارية ويتوقع أن ترتفع طاقته الى ٨٠ ميغاواط حرارية . كما أن منشأة المفاعل النيوتروني الذي يوقد اليورانيوم ٢٣٣ في كالباكام أو شكت على الاكتمال . وسيستخدم مفاعل البحوث هذا بصورة رئيسية للتصوير النيوتروني للأجسام المشعة وغير المشعة . ومن التطورات الهامة الأخرى تحويل مجلس الطاقة النووية الى شركة لإدارة توليد الطاقة النووية وفقا للأساليب التجارية الحديثة وبمشاركة الشعب في تمويلها . ونأمل أن يساعد هذا على الاسراع بتحقيق هدفنا الرامي الى توليد ١٠ ٠٠٠ ميغاواط من الطاقة النووية بحلول عام ٢٠٠٠ .

لم تغب عن بال الهند اطلاقا الحاجة الى طمأنة الشعب على سلامة منشآتها النووية المطلقة . كما أن مجلس تنظيم الطاقة الذرية الذي أنشئ ونيطت به

المسؤولية الكلية لهذا الغرض ، حدد مهمته بطريقة منهجية . ويضطلع المجلس بوضع مدونات وارشادات في المجالات النووية المتملة بالطب والصناعة والنقل . ويضطلع في العام الماضي بتقييم جديد لسلامة محطات الطاقة النووية في البلاد . وأجريت دراسات استقصائية بيئية شملت جميع المناطق المحيطة بالمحطات النووية ومراكز البحوث .

أكملت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ثلاثين عاما من عملها المنتج . فقد أنشئت الوكالة قبل ثلاثة عقود تقريبا تلبية لادراك الواسع الانتشار أن التكنولوجيا النووية هامة للتنمية الاقتصادية من جميع جوانبها . وقد قبلت بالترويج للطاقة النووية على صعيد دولي باعتبارها أهم وظائفها . وقد تجلّى ذلك بوضوح في النظام التأسيسي للمنظمة . وقد ساهمت الهند بنشاط في المؤتمر التأسيسي ممثلة في شخص الراحل الدكتور هومي بابها ، وهو داعية بارز للاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ومنذ ذلك الوقت بدأ تعاون العلماء الهنود النشط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وبالإضافة الى دور الوكالة الترويجي ، طُلب اليها أن تهتم بالاختطارات المترتبة على تحويل التكنولوجيا النووية لأغراض عسكرية . إن تطبيق الضمانات على تلك المنشآت ، التي وضعنا المواد النووية الموجودة فيها طوعا تحت نظام الضمانات ، لا يزال يجري بيسر . وقد أدى مفتشو الضمانات مهامهم على نحو مرضي للطرفين .

إن الهند ملتزمة التزاما راسخا بهدف نزع السلاح النووي . ونحن مشاركون نشيطون في مبادرة الدول الست للسلم ونزع السلاح النووي . واننا نعارض بشدة أي نوع من انتشار الأسلحة النووية - سواء كان افقيا أو فضائيا أو عموديا . واننا نؤمن بوجود علاقة بين نزع السلاح والتنمية . وقد كان لي شرف ترؤس أول مؤتمر دولي على الإطلاق معني بالملة بين نزع السلاح والتنمية ، وهو المؤتمر الذي عقد في العام الماضي في نيويورك .

إذا كنا نريد للعالم ان يصبح أكثر أمانا من التدمير النووي ، فإنه يتعين علينا حظر جميع أنواع الاسلحة النووية في جميع البلدان ، وينبغي للتكنولوجيا النووية - في كل مكان ، لا على اساس انتقائي - ألا تستخدم إلا في الأغراض السلمية .

أخيرا ، يود وفد بلدي ان يتقدم بالشكر الى الدكتور هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على ملاحظاته الشاملة النافعة التي تفتح الاذهان . كما اننا نقدر اسهام الوكالة على مدى السنوات القليلة الماضية في مجال الامان النووي ، مثل تطوير مبادئ السلامة الاساسية الخاصة بمحطات الطاقة النووية ، وتنقيح مدونات السلامة النووية واعتماد اتفاقيتين بشأن الإخطار المبكر وتقديم المساعدة في حالة وقوع حوادث نووية .

السيد توث (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يعتبر بلدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إحدى المنظمات البارزة في منظومة الأمم المتحدة . وتقرير الوكالة المعروف علينا يثبت تماما الأهمية التي توليها هنغاريا دائما لأنشطة الوكالة . وهو يبين جيدا الوظائف المتشعبة للوكالة في مجالات انتاج الطاقة النووية واستخداماتها السلمية ، وسلامة المواد النووية والمنشآت النووية ، واستخدام النظائر في شتى الميادين ، والتخلص من النفايات النووية ، وبرنامج المساعدة التقنية الهام الذي يتسم بالكفاءة ، وأخيرا وليس آخرا ، أنشطة الضمانات التي عهد بها الى الوكالة بمقتضى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وقد قامت الوكالة ، تحت القيادة القديرة للدكتور هانز بليكس ، المدير العام ، بعمل رائع في جميع تلك الميادين وذلك ، كما قال ممثل هنغاريا ، عندما اتاحت له الفرصة في المؤتمر العام للوكالة وفي مجلس إدارتها .

هنغاريا مهتمة اهتماما كبيرا بتعزيز التعاون الدولي في مجال انتاج الطاقة النووية واستخداماتها السلمية . ويكفي القول ان الوحدات الأربع العاملة في محطة باكس النووية للطاقة توفر ٣٩ في المائة من انتاج الطاقة الكهربائية في البلاد ، وهي نسبة أعلى منها في أية دولة أخرى . وقد خطط لزيادة الطاقة الانتاجية في

السنوات القادمة . ومن الاعتبارات الرئيسية التي تدفع بهنغاريا في هذا الاتجاه الإيمان بأن الطاقة النووية من أنظف مصادر الطاقة من وجهة النظر البيئية . وهذا اعتبار مهم لحكومة بلدي بقدر اقتناعها بأن أشد تدابير السلامة صرامة ينبغي أن تصاحب التشغيل الفعال لمحطات الطاقة النووية واستخدام المواد المنشطرة بصورة عامة .

ولذلك ، فإن هنغاريا لا تكتفي بالاعتماد على التعاون الوثيق الذي أقامته مع الوكالة في الجوانب المادية والفكرية والأخلاقية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية فحسب ، بل إنها تشارك بنشاط أيضا في جهود الوكالة لتعزيز السلامة في المنشآت النووية . وأخذا لهذا بعين الاعتبار ، من المتوقع أن يزور قريبا فريق الخبراء الدولي التابع لفريق استعراض السلامة التشغيلية محطة باكس لتوليد الطاقة بدعوة من حكومة هنغاريا .

ونلاحظ أيضا مع الارتياح أن هناك عددا متزايدا من الدول تنضم الى اتفاقيتي الإخطار المبكر وتقديم المساعدة في حالة وقوع حادثة نووية الموضوعتين عام ١٩٨٦ وقد صدقت عليهما هونغارييا في موعد مبكر .

إن أهمية الوكالة الدولية للطاقة الذرية تكمن الى حد كبير في اضطلاعها بدورها المرموق للغاية بوصفها المنظمة المسؤولة عن تطبيق الضمانات بالنسبة للمنشآت النووية السلمية والمواد النووية المستخدمة فيها . ومن ثم فمن دواعي ارتياحنا أنها قد أدخلت مزيدا من التطوير على أنشطتها في هذا الصدد . ومما يدعو الى الغبطة أن نعلم من التقرير أنه لم يتم تحويل أي مادة انشطارية الى الأغراض غير السلمية خلال السنة الماضية في المنشآت التي تتحقق منها الوكالة . وتبذل هونغارييا أقصى ما في وسعها للإسهام في تحقيق الكفاءة لأنشطة الضمانات التي تقوم بها الوكالة ، مما دفع حكومتي الى الاستجابة الى النداء الذي وجهه السيد بليكس . وتعد هونغارييا أولى دولة عضو في الوكالة تتنازل عن حقها القانوني في الموافقة الأولية على مفتشي الضمانات الذين ينتدبون للعمل في البلاد . ومن دواعي الارتياح أن بادرتنا الرامية الى التعجيل بعملية الضمانات ، ومن ثم دعم مساعي المدير العام ، قد حذت حذوها دول أعضاء أخرى .

وكان توقيع اتفاق بين جمهورية الصين الشعبية والوكالة بوضع بعض المنشآت النووية الصينية تحت ضمانات الوكالة من الاحداث ذات الأهمية التي وقعت في الآونة الأخيرة . ومما يعزز الطابع العالمي لنظام الضمانات أن جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية قد وضعت الآن بعض منشآتها النووية في ظل ضمانات الوكالة . وترحب هونغارييا أيضا بانضمام اسبانيا والمملكة العربية السعودية الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتعرب عن الأمل في أن تحذو حذوهما أطراف أخرى .

ولا تزال أهمية نظام ضمانات الوكالة تتجلى بفضل الاتجاه الإيجابي في المناخ السياسي الدولي ، مما يلوح معه اتفاقات جديدة وهامة لنزع السلاح النووي . ويمكن للتجربة التي اكتسبتها الوكالة في التحقق من التزام الأطراف بمعاهدة

منع الانتشار أن تمثل رميدا لا يقدر بثمن في حال تكليف الوكالة في المستقبل بمهام مماثلة بالنسبة للاتفاقات التي نأمل جميعا أن تتوصل إليها قريبا الدول النووية .

واسمحوا لي أن أذكر بأن هنجاريا قد طرحت في المؤتمر العام الثاني والثلاثين للوكالة ، وفي ضوء التجربة الحافلة المكتسبة من نظام الضمانات ، إمكانية وضع المواد الانشطارية المأخوذة من الأسلحة النووية المقرر إلزالتها بموجب اتفاقات المستقبل تحت ضمانات الوكالة .

ولا أستطيع الإشارة بالتفصيل الى مسائل أخرى مثل البرامج المهمة المتعلقة باستخدام المادة النووية وبرنامج الوكالة المهم بدوره للمساعدة التقنية . وقد شارك بلدي بنشاط فيها جميعا ، ولا أستطيع عرض كثير من الأنشطة المفيدة الأخرى المفصلة في التقرير .

وأود أن أختتم بأن أوضح أن وفدي يتفق مع محتوى وأولويات تقرير الوكالة وينظر الى أنشطتها نظرة إيجابية للغاية .

السيد مغبوكوير (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي

أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقرير الوكالة السنوي الشامل لعام ١٩٨٧ ، وعلى بيانه السلس . وقد أولى وفدي اهتماما واسعا لأنشطة الوكالة لعام ١٩٨٧ كما وردت في التقرير . ونحن على اقتناع بأنه كان عاما ناجحا للوكالة . ويبين التقرير السنوي ما اتخذ من خطوات مشجعة في بعض مجالات النشاط مثل مجال الطاقة النووية حيث استقر حال ٢٢ من مصانع الطاقة النووية في عام ١٩٨٧ . وفي ميدان السلامة النووية والحماية من الاشعاع ، لا تزال الوكالة تؤدي دورا فعالا في تعزيز ثقة الجمهور بالطاقة النووية . ويسر وفدي أيضا أن يلاحظ أنه في ميدان التطبيقات النووية ، تم تنفيذ ٢٠٠ مشروع تقني في ٦٢ دولة نامية عضوا في الوكالة و ١٤ مشروعا إقليميا وأقاليميا وبخاصة في مجال الأغذية والزراعة . ولا نستطيع إلا أن نوافق على أن تنمية الموارد البشرية عنصر أساسي في نقل التكنولوجيا ، أملين في

تخصيم المزيد من الموارد بما يكفل استفادة الغنيين من البلدان النامية من الدورات والزمالات التدريبية للوكالة .

وعندما نسلم بالمنجزات المحمودة للوكالة ، أود التشديد على ضرورة مواصلة مساعيها مما يكفل الإفادة الكافية لكثير من البلدان النامية وخصوصا في افريقيا من أنشطتها التعزيزية . ومن ثم فمن رأي وفدي أن تضاعف الوكالة جهودها لمساعدة تلك البلدان بما يتيح لها انشاء الهياكل الأساسية المختصة واكتساب الخبرة لكي تقوم بنفسها بتنفيذ اجزاء كبيرة من برامجها النووية ، وخصوصا في مجال الطاقة النووية والاستخدامات النووية . وفي هذا الصدد يود وفدي أن يرى الوكالة وهي تقدم مساعداتها وتوفد الى هذه البلدان بعثات دعم سابقة على المشاريع . إننا نعتز بأن ثمة قيودا منها نقص الموارد المالية وقصور الهياكل الأساسية والافتقار الى الكفاءات المتخصصة وتقييد الوصول الى المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية ، فضلا عن انخفاض مستوى البحوث والدعم في مجال البحث والتطوير ، وكلها تشكل عقبات كبرى أمام جهود البلدان النامية في مجال توليد الطاقة النووية . من هنا يحث وفدي الوكالة على التعجيل باتخاذ إجراءات بشأن توصيات فريق كبار الخبراء المعني بآليات مساعدة البلدان النامية في تعزيز وتمويل برامج الطاقة النووية معربين عن شكرنا للحكومات التي قررت تمويل مشاريع نيجيريا .

ونرى أن نماذج طلبات المشاريع الجديدة التي وضعتها الوكالة لم تعمل فحسب على تعزيز الصلة بين المشروع والاولويات ولكنها ستشكل أيضا عونا ضخما للبلدان النامية في إعداد طلباتها . وتركز الوكالة اهتمامها حاليا على تقييم منتصف المشروع ونهاية المشروع مما يعبر عن الدرجة المتميزة من التعمق التي تتسم بها أنشطتها ومشاريعها .

ويود وفدي أن يعبر عن تقديره للوكالة التي اغتنمت فرصة الدورة العادية الثانية والثلاثين للمؤتمر العام كي تعقد اجتماعا أوليا في فيينا لمناقشة طرائق وضع اتفاق تعاون إقليمي للمنطقة الافريقية على غرار الترتيبات الاقليمية القائمة في



آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية . وفي ضوء تجربة الترتيبات الإقليمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ، يمكن للمنطقة الأفريقية أن تجني ثمارا من الاتفاق المرتقب . وقد باتت الأرضية مهيأة لأن تعلن الحكومات الأفريقية منفردة التزاماتها بهذا المشروع وتضع الترتيبات التي تكمل ما تحصل عليه البلدان الأفريقية حاليا من مزايا في مجال التقنيات والتطبيقات النووية .

وفيما يتعلق بالسلامة النووية والحماية من الإشعاع ، ينبغي للوكالة أن تساعد البلدان النامية على بناء الهياكل الأساسية والقدرات الكفيلة بأن تؤدي التزاماتها بفعالية بموجب اتفاقيتي الاخطار المبكر ، والمساعدة في حالة الطوارئ . إن المساعدة مطلوبة في معظم هذه البلدان لإقرار القوانين المتعلقة بالإشعاع وحياسة المعدات المطلوبة لرصد الإشعاع وإنشاء نقاط الاتصال الفعالة .

واسمحوا لي الآن أن انتقل بإيجاز الى قضية تسبب انشغالا بالغا لحكومة نيجيريا ، ألا وهي قضية التخلص من النفايات النووية التي أعد بشأنها وفد نيجيريا في الدورة العادية الثانية والثلاثين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بالاشتراك مع وفود أخرى ، مشروع قرار يتناول هذا الموضوع المثير للقلق . وقد قامت نيجيريا بذلك اعتقادا منها بأن من شأن استجابة المؤتمر العام للمقترحات الواردة في مشروع القرار أن تسهم في تعزيز دور الوكالة في مجال ينطوي على خطورة محتملة وحساسية ويمكن أن يضاعف من الثقة العامة في الطاقة النووية . ويحق للوكالة أن تفخر لأن القرار GC(XXXII)RES/490 بشأن إغراق النفايات النووية قد اعتمد بتوافق الآراء في نهاية المطاف . ففي جملة أمور ، أدان القرار كل عمليات التخلص من النفايات النووية انتهاكا لسيادة الدول ، ودعا الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى اتخاذ خطوات لوضع مدونة سلوك متفق عليها دوليا للمفقات الدولية المتعلقة بالنفايات النووية . ونحن نحث الوكالة على مواصلة التركيز على حماية البيئة في أنشطتها المتعلقة بالنفايات .

واغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التقدير لمختلف الوفود ، ومن بينها وفود البرازيل وفرنسا ومصر والهند ، التي تعاونت بصورة وثيقة مع نيجيريا في إعداد مشروع القرار الذي اقر بتوافق الآراء . وهذا يعطينا الأمل ، بغير مغالاة في التفاؤل ، في أن تسود روح التعاون والتفاهم التي أفضت الى اتخاذ قرار الوكالة لدى النظر في مسألة التخلص من النفايات النووية في الدورة الحالية للجمعية العامة .

وأود الآن أن انتقل الى قضية القدرة النووية لجنوب افريقيا . لقد أشار تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى القرار GC(XXXI)RES/485 ، الذي قرر فيه المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين في ١٩٨٧

"أن ينظر في توصية مجلس المحافظين الواردة في تقريره GC(XXXI)/807 بوقف جنوب افريقيا عن التمتع بامتيازات وحقوق العضوية وفقا للفقرة باء من المادة التاسعة عشرة من النظام الاساسي ، وأن يبت في تلك التوصية في الدورة العادية الثانية والثلاثين للمؤتمر العام" . (A/43/488 ، المرفق ، الفقرة (٤) " .

وقد اتخذ مجلس المحافظين هذا القرار الهام بعد أن درس بعناية استمرار جنوب افريقيا في رفض الامتثال للقرارات المتتالية للوكالة ، وبسبب سياسة الفصل العنصري التي يتبعها النظام العنصري انتهاكا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه .  
إنني اعترف بأن قضية تعليق عضوية جنوب افريقيا في الوكالة تخص أساس تلك الوكالة . ولكنني مقتنع أيضا بأنها مسألة تشغل بال معظمنا ، إلى جانب أنها جزء من التقرير موضع النظر . ولذا سأراعي الإيجاز .

نحن جميعا نعرف أسلوب التمويل الذي دأبت جنوب افريقيا على استخدامه من أجل إحباط وقف عضويتها . فباب الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مفتوح أمام أي بلد يرغب في ذلك . وهذا هو السبيل الذي سلكته ١٣٦ دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار حتى الآن . فالمعاهدة لا تتضمن شيئا ينعين التفاوض أو التشاور بشأنه . ولذا فإن الاجراء الذي يتبعه النظام العنصري لتحقيق نيته المزعومة في التوقيع على معاهدة عدم الانتشار إجراء غير مألوف وغير ضروري .

وربما ينبغي للمرء ، من أجل وضع القضية في منظورها السليم ، أن يسأل ما الذي يعنيه وقف العضوية ؟ لقد طلبت مجموعة ال ٧٧ في فيينا ، في أيلول/سبتمبر الماضي إبّان المؤتمر العام الأخير ، معرفة الرأي القانوني للوكالة بشأن الآثار المترتبة على وقف العضوية . وتقول هذه الفتوى :

"إن وقف العضوية إجراء مؤقت في طبيعته لا إجراء دائم ، ولذا يمكن رفعه عندما تزول الأسباب التي دعت إلى اتخاذه . وعلاوة على ذلك ، يمكن النظر إلى وقف العضوية على أنه وسيلة لفرض ضغط إضافي على دولة تخرج على أحكام النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهي جنوب افريقيا في هذه الحالة . وهو يتضمن الوقف حقوق العضوية المتصلة بالتمثيل ، والتصويت ، والانتخاب ، والمساعدة التقنية والمالية ، ومنح عقود الأبحاث ، وشراء المعدات والمواد ، وامتضافة اجتماعات الوكالة . غير أنه لا يتضمن الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي أبرمت من جانب الوكالة أو تحت رعايتها مثل

اتفاق الضمانات القائم . ولا يعني وقف العضوية ، كما نص عليه في الفقرة بـأ من المادة التاسعة عشرة من النظام الاساسي ، الاستبعاد أو الطرد النهائي مثلما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة" .

وترد هذه الفتوى في وثيقة الوكالة GC(XXXII)IMF/265 المؤرخة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

إن المشاورات أو المفاوضات التي أجرتها جنوب افريقيا في آب/أغسطس و أيلول/سبتمبر مع الدول الثلاث الودية وبعض أعضاء الوكالة ليست أساسا سوى مناورا مقصودة . فقد عرفنا ، من مصادر مختلفة ، إن جنوب افريقيا قد حددت في هذه الاتصالات شروطا مسبقة وسعت الى الحصول على ضمانات بعيدة المدى تنم عن سوء نيتها . ونحن نشعر بالارتياح لبعض الردود الصريحة التي نقلتها الدول الثلاث الودية لجنوب افريقيا . غير انه لا يساورنا شك في أن الرسالة المناسبة التي يمكن أن ننقل بها الى نظام الفصل العنصري إجماع المجتمع الدولي على بغض الفصل العنصري تكمن في وقف عضوية بريتوريا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية امتثالا لقرار الجمعية العامة ٢٥/٤١ بـأ ، الذي يدعو كل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الى استبعاد جنوب افريقيا .

لقد قرر المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته الثانية والثلاثين التي عقدت في أيلول/سبتمبر الماضي إرجاء البت في مسألة وقف عضوية جنوب افريقيا الى دورة العام المقبل . ويكفي أن نقول إن استمرار عضوية النظام العنصري في الوكالة ليس مسألة تتفق مع الاحترام الذي تبديه الدول الاعضاء لكرامة الإنسان ومعارضتها التي لا تتزعزع للفصل العنصري .

السيد موييا بالنسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود

وفد المكسيك أن يشكر السيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على كلمته الواضحة بشأن أنشطة الوكالة وعلى تفانيه المعروف في سبيل بلوغ الوكالة لأهدافها .

إن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تتزايد في ميادين الزراعة والغذاء والطب . وفي ١٩٨٧ . اسهمت المحطات النووية في توليد ١٦ في المائة من الطاقة الكهربائية في العالم . وهذا يؤكد على الدور المتنامي الذي سيناظ بالوكالة فسي تعزيز المنافع المتحققة من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

ويسرنا أن نلاحظ أن الموارد المخصصة لأنشطة التعاون التقني قد زادت مرة أخرى في ١٩٨٧ ، على غرار ما حدث في السنة السابقة ، فوصلت إلى ٤١,٥ مليون دولار . وكما يوضح التقرير ، أدت هذه الزيادة في الموارد إلى توسيع نطاق برنامج الوكالة الخاص بالتعاون التقني ، المؤلف من بعثات خبراء ومعدات وزمالات ودورات تدريبية تستفيد منها بوجه خاص المناطق النامية من العالم .